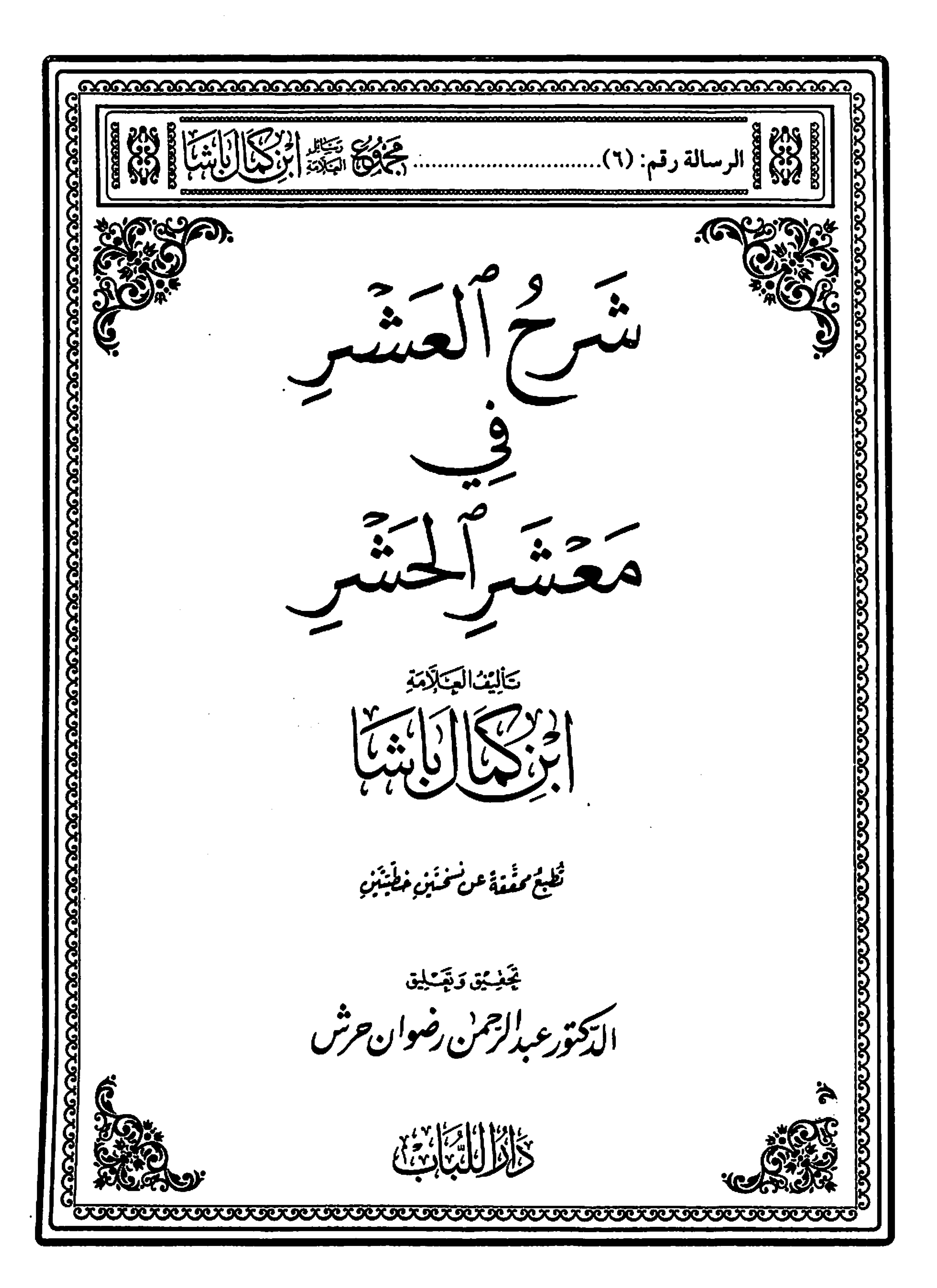


شرح العشر في معشر الحشر

تأليف العلامة

ابن كمال باشا

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

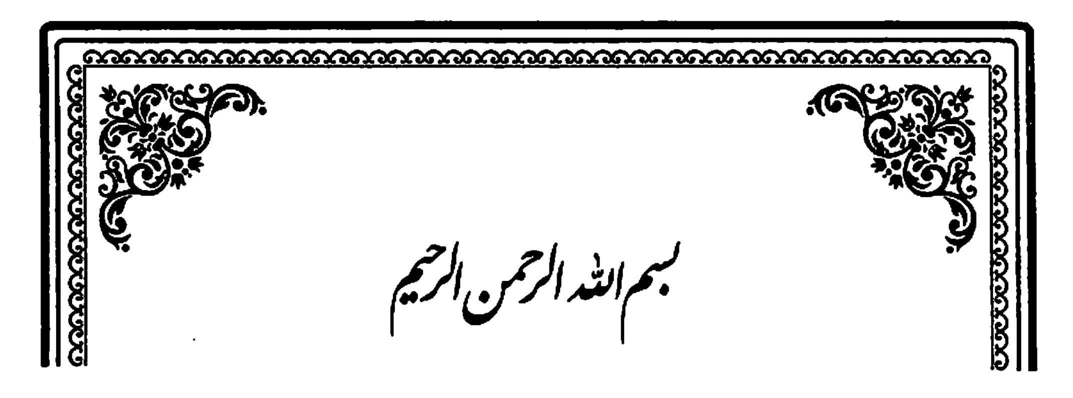
تحقيق وتعليق

الدكتور عبد الرحمن رضوان حرش

دار اللباب

مكتبة بغدادي وهبي (ب)

مكتبة عاطف أفندي (ع)



الحَمدُ للهِ الغَفورِ الوَدودِ ذي الأفضَالِ والجُودِ، والصَّلاةُ عَلى صَاحبِ المَقامِ المَحمُودِ في اليَومِ المَوعودِ ذَلكَ يَومٌ مَجمُوعٌ لهُ النَّاسُ وذَلكَ يَومٌ مَشهُودٌ[1]؛ وبَعدُ:

فهَذهِ رِسالةٌ مُرتَّبةٌ في تَفسِيرِ عَشرِ آياتٍ بيِّناتٍ في أهوالِ المَحشَرِ، وما فيهِ مِن أحوَالِ المَعشرِ، مُوسومةٌ بـ «شَرحِ العَشرِ في مَعشرِ الحَشرِ»:

الآيةُ الأُولى في سُورةِ الكَهفِ

﴿وَيَوْمَ﴾ أي: اذكُر[2] يومَ ﴿نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ مِن سيَّرتُ، وقُرِئَ: (نسّير) مِن سيَّرنا، وتَسيرُ مِن سَارتْ[3] أي: تَسيرُ في الجوِّ كما تَسيرُ السَّحابُ، كما قالَ اللهُ تَعالى في آيةٍ أُخرَى ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨].

---

(١) نقل عن ابن عباس رضي الله عنه تفسيره: ﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ﴾ يوم القيامة ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ قال: الشاهد محمد ﷺ، والمشهود يوم القيامة، وتلا: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣] ﴿وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣]. «الدر المنثور» (٨/ ٤٦٤).

(٢) في (ع): «اذكر».

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (ويوم تسير)، بالتاء، الجبال رفعًا، وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: (نسير)، بالنون، (الجبال)، نصبًا، قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ: (تُسَيَّرُ الجبالُ) فهو على ما لم يسم فاعله، وَمَنْ قَرَأَ (نُسَيِّرُ) فالفعل للهِ، ونصب (الجبال) لوقوع الفعل عليها. ينظر: «السبعة في القراءات» (ص: ٣٩٣)، و«معاني القراءات» للأزهري (٢/ ١١٣)، و«النشر في القراءات العشر» (٢/ ٣١١).

ومَن وَهَمَ أنَّ المَعنَى يَذهبُ بها بأنْ يُجعلَ ﴿هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ فقَد وَهِمَ، والعَجبُ أنَّ ذَلكَ الواهِمَ مُعترفٌ بسَيرِ الجِبالِ في الجوِّ ومُرورِها كمُرورِ السَّحابِ فيهِ، ومَع ذَلكَ كيفَ ساغَ لهُ أنْ يَصرفَ قَولهُ تَعالى: ﴿نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ عَنْ مَعناهُ الظَّاهِرِ إلى مَعنى جَعلِها ﴿هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾[1].

وإنَّما قُلنا: إنَّهُ مُعترفٌ بما ذُكرَ؛ لأنَّهُ قالَ[2] في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾: جَامدةً، مِن جَمدَ في مَكانهِ، إذا لم يَبرحْ مَجمعَ[3] الجِبالِ، فتَسيرُ كما تَسيِّرُ الرِّيحُ[4] السَّحابَ، فإذا نَظرَ إلَيها النَّاظرُ يَحسبُها واقِفةً ثابِتةً[5] في مَكانٍ واحِدٍ وهِي تمرُّ مرًّا حَثيثاً كما تمرُّ السَّحابُ، وهَكذا الأجرامُ العِظامُ المُتكاثِرةُ العَددِ إذا تحرَّكتْ لا تَكادُ تَبينُ[6] حَركتُها، كما قالَ النَّابغةُ[7] في صِفةِ جَيشٍ:

---

(١) أي: تسير في الجو، أو يذهب بها بأن تجعل هباء منبثًا. «الكشاف» (٢/ ٧٢٦)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٨٣).

(٢) في هامش (ب): «القائل صاحب الكشاف».

(٣) في (ع): «تجمع».

(٤) في (ع): «الرياح».

(٥) «ثابتة» ليس في (ع).

(٦) في هامش (ب): «تتبين».

(٧) النابغة الجعدي: هو قيس بن عبد الله، المتوفى نحو (٥٠هـ)، اختلف في اسمه، يكنى أبا ليلى وكان شاعرًا مفلقًا، وكان أكبر من النابغة الذبياني وبقي بعده بقاءً طويلًا، وهو أحد المعمرين، يقال: إنه عاش من العمر مائتي سنة! وقيل أقل من ذلك. وكف بصره بعد أن أسلم وحسن إسلامه، وأدرك صفين، فشهدها مع علي، وبلغ إلى فتنة ابن الزبير ومات بأصفهان.

ينظر: «معجم الصحابة» لابن قانع (٢/ ٣٤٥)، و«معجم الشعراء» (ص: ٣٢١)، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (١/ ٣١٨) وكذا: «أسد الغابة» (٢/ ١٠١). و«الأعلام» للزركلي (٥/ ٢٠٧).

نــارٌ[1] عَن مِثـل الطَّـودِ[2] تَحسـبُ أَنَّهمْ وُقوفٌ لحَـاجٍ[3] والـرِّكابُ تُهملِجُ[4]

ثُمَّ إنَّ في كَلامِهِ هَذا مَحلَّ نَظرٍ؛ لأنَّ مَدارَ ما ذَكرهُ مِن عَدمِ ظُهورِ الحَركةِ عَلى اجتِماعِ الأجرَامِ المُتكاثِرةِ العَدد عَلى وَجهِ الالتِصاقِ، ولا دَخلَ فيهِ لعِظمِ تِلكَ الأجرَامِ عَلى ما أفصَحَ عَنهُ ما استَشهدَ بهِ مِن قَولِ الشَّاعرِ، فُرادَى فُرادَى، بلْ يَكفِي العِظمُ الحاصِلُ للكلِّ مِنَ الاجتِماعِ.

والعَجـبُ ممَّـنْ نَظرَ فيهِ وهُـو الزِّيادةُ فـي الكَثرةِ، والاجتِمـاعُ عَلـى[5] زَعـمِ أَنَّهُ لخَّصـهُ، ثُـمَّ ذَكـرَ مـا لَيـسَ بمُعتَبرٍ فيمـا ذُكـرَ أي: الكبـرُ[6] في أفْـرادِ تِلـكَ الأجْرامِ،

(١) في (ع): «باذ».

(٢) في (ب): «الطور».

(٣) «لحاج» ليس في (ع)، انظر: «ديوان النابغة الجعدي» (١٨٧).

(٤) «الكشاف» (٣/ ٣٨٧).

والأرعن يريد به الجيش العظيم، شبهه بالجبل الضخم ذي الرعان، والرعن: الأنف العظيم من الجبل تراه متقدمًا، وقيل: الأرعن: المضطرب لكثرته، والطود: الجبل العظيم، والحاج: جمع حاجة، وتهملج: تمشي الهملجة، والهملجة: سير حسن في سرعة، والبيت شاهد على أن الشيء الضخم تراه وهو يتحرك فتحسبه ساكنًا، مع أنه مسرع في سيره جدًا.

ونقل الثعلبي عن القتيبي قوله: وذلك أنّ الجبال تجمع وتسير، وهي في رؤية العين كالواقفة وهي تسير، وكذلك كلّ شيء عظيم وكلّ جمع كثير يقصر عنه البصر؛ لكثرته وعظمته وبعد ما بين أطرافه فهو في حسبان الناظر واقف وهو يسير، انظر: «ديوان الجعدي» (١٨٧)، و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (٧/ ٢٢٩)، و«تأويل مشكل القرآن» (ص: ١٢)، و«غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٣٢٧)، و«التفسير البسيط» (١٧/ ٣١٥)، و«لسان العرب» (٣/ ٢٤٩) و«المعاني الكبير في أبيات المعاني» (٢/ ٨٩١) و«زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٣٧٢).

(٥) قوله: «وهو الزيادة في الكثرة، والاجتماع على» ليس في (ب).

(٦) في (ع): «الكثرة».

وتـرك ما هُـو المُعتبرُ فيـهِ وهو الزِّيـادةُ في الكَثـرةِ والاجتِمـاعِ عَلى وَجـهِ الالتِصاقِ حَيـثُ قـالَ: لأنَّ الأجـرَامَ الكِبـارَ إذا تحرَّكـتْ فـي سَـمتٍ واحِـدٍ لا تَـكادُ تَتبيَّـنُ(1) حَركَتها(2).

وإنَّما قُلنا: إنَّ المُعتبرَ فيهِ هُو الزِّيادةُ في الكَثرةِ لا الزِّيادةُ مُطلقاً، لأنَّ عَبارةَ لا تَكادُ لا تَكونُ مُصيبَةَ مَحزِّها(3) بدُونِها كما لا يَخفى(4) عَلى المُتأمِّلِ المُصيبِ.

فإنْ قُلتَ: قدْ قالَ اللهُ تَعالى في مَوضعٍ مِن كَلامهِ القَديمِ: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٠]، وقالَ في مَوضعٍ آخرَ منهُ: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ [المزمل: ١٤]، وقالَ في مَوضعٍ آخرَ مِنهُ: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٦]، وقالَ في مَوضعٍ آخرَ مِنهُ: ﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣](5)، وقالَ في مَوضعٍ آخرَ مِنهُ: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥](6)، فما وَجهُ التَّوفيقِ بَينَها وبَينَ ما ذُكِرَ(7) هَهُنا؟(8)

---

(١) في (ع): «تبين».

(٢) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ١٦٩).

(٣) الاحتزاز قَطع العُنُق؛ والمَحَزّ مَوْضِعه. «العين» (٣/ ١٧)، و«تهذيب اللغة» (٣/ ٢٦٥).

(٤) قوله: «لا الزيادة مطلقاً...» إلى هنا ليس في (ع).

(٥) وأول الآية: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾، قال ابن عباس: قوله: (هَبَآءً مَّنثُورًا) قال: ما تسفي الريح تَبُثُّهُ، وعن قتادة (هَبَآءً مَّنثُورًا) قال: هو ما تذرو الريح من حطام هذا الشجر، وقال ابن زيد، في قوله: (هَبَآءً مَّنثُورًا) قال: الهباء: الغبار. «تفسير الطبري» (١٩/ ٢٥٨).

(٦) زاد في (ع): «فلا ينافي سيرها».

(٧) «ذكر» ليس في (ع).

(٨) وقد جمع مقاتل بين هذه الآيات فقال: ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ يعني مثل السراب الذي يكون بالقاع يحسبه الظمآن ماء، فإذا أتاه لم يجده شيئًا، فذلك قوله: ﴿تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾ يعني من بعيد يحسبها =

قلتُ: أمَّا كَونُها ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ فلا يُنافِي سَيرها[1] في جوٍّ[2] السَّماءِ[3] كالسَّحابِ، بلْ يناسِبهُ ويُؤيِّدهُ[4] وَجهُ الشَّبهِ كما لا يَخفَى عَلى ذَوي الألْبابِ[5]، وكَذا كَونُها ﴿سَرَابًا﴾ لا يُنافِيهِ بلْ يُناسِبهُ؛ لأنَّ مَعناهُ: فكَانتْ مِثلَ سَرابٍ يُرى عَلى صُورةِ الجِبالِ، ولمْ يبق حَقيقتها لتَخلخُلها وانتِفاشِ أجزَائِها[6].

ومَن قالَ[7] في تَفسيرهِ: إنَّها سيِّرتِ الجِبالُ كالهَباءِ في الهَواءِ، ثُمَّ قالَ في تَعليلِ

= جبلًا قائمًا، فإذا انتهى إليه ومسَّه لم يجده شيئًا، فتصير الجبال أول مرة كالمهل، ثم تصير الثانية كالعهن المنفوش، ثم تذهب فتصير لا شيء فتراها تحسبها جبالًا، فإذا مسستها لم تجدها شيئًا، فذلك قوله: ﴿وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ﴾ يعني انقطعت الجبال من خشية الله ـ عز وجل ـ يوم القيامة ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ فما حالك يا ابن آدم؟ «تفسير مقاتل بن سليمان» (٤/ ٥٦١)، وانظر: «مفاتيح الغيب» (٣١/ ١٣).

(١) في (ب): «سرها».

(٢) في (ع): «الجو».

(٣) «السماء» ليس في (ع).

(٤) في (ع): «ويؤيد».

(٥) قال أبو السعود: قد أُدمج في هذا التشبيه حال الجبالِ بحالِ السَّحابِ في تخلخل الأجزاءِ وانتفاشِها، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾. «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٦/ ٣٠٤) وانظر: «التفسير الوسيط» للواحدي (٤/ ٥٤٦).

(٦) لتفرّق أجزائها وانبثات جواهرها، هو قول الزمخشري، وقال ابن عطية: عبارة عن تلاشيها وفنائها بعد كونها هباء منبثًا، ولم يرد أن الجبال تشبه الماء على بعد من الناظر إليها. «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» (٤/ ٦٨٨)، و«المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (٥/ ٤٢٥)، و«قارن بأنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٧٩)، و«البحر المحيط في التفسير» (١٠/ ٣٨٦).

(٧) في هامش (ب): «القاضي».

كَونِها مِثلَ سَرابٍ: لتَفتُّتِ[١] أجزَائِها وانبثاثِها[٢]، فلمْ يُصبْ[٣]؛ لما عَرفتَ أنَّ سَيرها في الجوِّ يَكونُ عَلى هَيئةٍ مَخصُوصةٍ مُشبَّهةٍ بهَيئةِ السَّحابِ السَّائرِ، وذَلكَ عِندَ كَونِها مِثلَ العِهنِ، لا عِندَ كَونِها كالهَباءِ المُنبثِّ أو المَنثُورِ[٤].

و(السَّرابُ): ما يُرى في نِصفِ النَّهارِ في اشتِدادِ الحرِّ كالماءِ في المَفاوزِ يَلصقُ بالأرْضِ، وإنَّما سمِّيَ سَراباً؛ لأنَّهُ يَسرِي[٥]؛ أي: يَجرِي كالمَاءِ وهُو غَيرُ الآلِ[٦] الَّذِي يُرَى في طَرفي النَّهارِ ويَرتَفعُ عَن الأرْضِ حتَّى يَصيرَ كأنَّهُ بَينَ الأرْضِ والسَّماءِ.

وقدْ نصَّ الجَوهريُّ في «الصَّحاحِ» عَلى المُغايرةِ بَينَهما[٧]،.................

---

(١) في (ع): «لتصرم».

(٢) قال البيضاوي: ﴿وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ﴾ أي في الهواء كالهباء. فَكانَتْ سَرابًا مثل سراب إذ ترى على صورة الجبال ولم تبق على حقيقتها؛ لتفتت أجزائها وانبثاثها. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٧٩).

(٣) «فلم يصب» ليس في (ع).

(٤) في (ع): «المنشور».

(٥) في (ع): «يسرب».

(٦) «تاج العروس» (٣/ ٥٢).

(٧) الآلُ: الذي تراه في أوّل النهار وآخرِه كأنّه يرفع الشخوص، وليس هو السراب. وفرّق أبو هلال بين الشَّخص والآل، بأن الآل هُوَ الشَّخص الَّذِي يظْهر لَهُ من بعيد شبه بالآل الَّذِي يرْتَفع فِي الصحارى، وَهُوَ غير السراب، وَإِنَّمَا السراب سبخَة تطلع عَلَيْهَا الشَّمْس فتبرق كَأَنَّهَا مَاء، والآل شخوص ترْتَفع فِي الصحارى للنَّاظِر وَلَيْسَت بِشَيْء، وَقيل: الآل من الشخوص مِمَّا لم يشْتَبه، وَقَالَ بَعضهم: الآل من الْأَجْسَام مَا طَال؛ وَلِهَذَا سمي الْخشب آلا، وقال الكفوي: السراب: هو ما يرى في نصف النهار من اشتداد الحر كالماء في المفاوز يلصق بالأرض، وهو غير الآل الذي يرى في طرفي النهار ويرتفع عن الأرض حتى يصير كأنه بين الأرض والسماء، والسراب فيما لا حقيقة له كالشراب فيما له حقيقة.

=

ومَن وَهَمَ[1] أنَّ أحدَهما مِن جِنسِ الآخرِ فقَال: والآلُ ما يُرى في طَرَفَي النَّهارِ مِن السَّرابِ، فقَد وَهِمَ[2].

وأمَّا كَونُها ﴿كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾، والكثيبُ: الرَّملُ المُجتَمعُ الكَبيرُ[3]، ومَهيلٌ مَفعولٌ[4]، مِن هِلتُ[5] الرَّملَ أُهيلُهُ[6] هَيلاً، وذَلكَ إذا حرَّكَ أسفَلَهُ فسَالَ[7] أعلاهُ، وكَونُها ﴿هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ و﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ أي: غُباراً مُنتشِراً فبَعدَ ما صارَ كالعِهنِ والسَّرابِ،

= ينظر: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٤/ ١٦٢٧)، و«الفروق اللغوية» للعسكري (ص: ١٥٩)، والكليات (ص: ٥١٤).

(١) في هامش (ب) و(ع): «الشَّريفُ الفَاضلُ ذَكرهُ في أوائِلِ حَاشيةِ المَطالعِ».

(٢) السراب: هُوَ مَا يظْهر نصف النَّهَار فِي الفيافي كَأَنَّهُ مَاء، والآل مَا يكون فِي طرفِي النَّهَار. «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (٢/ ٢١١). وللمؤلف فائدة مفردة في «السراب والآل»، وقد نُشرت ضمن هذا المجموع، في قسم اللغة العربية.

(٣) في (ع): «الكثير».

(٤) فإن بنيت مَفْعُولاً من الياءِ أَو الْوَاو قلت فِي ذَات الْوَاو: كَلَام مَقُولٌ وَخَاتم مَصُوغ، وَفِي ذَوَات الياءِ: ثوب مَبِيع وَطَعَام مَكِيل، وَكَانَ الأَصل مكْيُول ومقْوُول... «المقتضب» (١/ ١٠٠)، وانظر خلاف النحاة في ما هو المحذوف: أواو مفعول أم عين الفعل؟ وما رأي الخليل والأخفش في: «المقتضب» (١/ ١٠٠)، و«الأصول في النحو» (٣/ ٢٨٣) وانظر «الخصائص» (١/ ٢٦٠)، و«المنصف» لابن جني «شرح كتاب التصريف» لأبي عثمان المازني (ص: ٢٨٧)، و«الممتع الكبير في التصريف» (ص: ٢٩٦). وانظر للاستدلال بالآية: «البارع في اللغة» (ص: ١٠٦).

(٥) في (ع): «أهلت». والعامة تقول: أهلت التراب، بالألف، وهو خطأ؛ لأن فاعله: هائل. ومفعوله: مَهيل. ومصدره: الهيل. يقال: هلت الشيء، فانهال. فأما أهلت فإذابة الشحم ونحوه. ولذلك سميت الإهالة إهالة. «تصحيح الفصيح وشرحه» (ص: ٨٨).

(٦) في (ع): «أهليه».

(٧) في (ع): «فيهال».

وسارَ في الجوِّ كالسَّحابِ، وذلكَ أنَّهُ ترجفُ الأرضُ والجِبالُ أوَّلاً، وحُملَ عَلى هَذا قَولهُ تَعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾، قالَ صاحب[1] الفرَّاء: أي زُلزِلتا[2]، ذَكرهُ صَاحبُ «التَّيسِيرِ»، ثُمَّ تنفصِلُ الجِبالُ عنِ الأرضِ وتَسيرُ في الجَوِّ ثُمَّ تَسقطُ، فتَصيرُ ﴿كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾، ثُمَّ ﴿هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾، ثُمَّ ﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾.

ويُرشِدكُ إلى أنَّ هَذهِ الصَّيرُورةَ لا تَترتَّبُ عَلى تِلكَ الرَّجعةِ[3] ولا تَعقبُها بلا مُهلةٍ، إذ[4] لمْ تُعطفْ عَليها بالفاءِ كما عُطفَتْ صَيرُورَتها سَراباً عَلى سَيرِها في الجوِّ بلْ عُطفتْ بالواو[5].

---

(١) «صاحب» ليس في (ب). وصاحب الفراء هو: سلمة بن عاصم، أبو محمد النحوي: (ت ٣١٠هـ)، روى عنه يحيى بن زياد الفراء كتبه. حدث عنه أحمد بن يحيى ثعلب، وكان ثقة ثبتًا، دينًا عالمًا، وله من التصانيف: كتاب «معاني القرآن»، وكتاب «غريب الحديث»، وغير ذلك، وقال محمد بن القاسم بن بشار الأنباري: كتاب سلمة أجود الكتب ـ يعني كتابه في معاني القرآن ـ قال: لأن سلمة كان عالمًا، وكان لا يحضر مجلس الفرّاء يوم الإملاء، ويأخذ المجالس ممّن يحضر ويتدبّرها، فيجد فيها السهو، فيناظر عليها الفرّاء، فيرجع عنه.

انظر: «تاريخ بغداد وذيوله» (٩/ ١٣٦)، و«إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب» (٣/ ١٣٨٥)، و«إنباه الرواة على أنباه النحاة» (٢/ ٥٦)، و«البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» (ص: ١٤٧).

(٢) قال الفراء: ودكُّها: زلزلتها. «معاني القرآن» (٣/ ١٨١).

(٣) في (ع): «الرجفة».

(٤) في (ع): «أنها».

(٥) يعني الفرق بين العطفين في الآيتين: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ حيث العطف بالواو، وقوله تعالى: ﴿وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ حيث العطف بالفاء، فأما الآلوسي فنقل قول بعضهم: إنه مما يقع عند النفخة الأولى، وذلك أنه ترجف الأرض والجبال، ثم تنفصل الجبال عن الأرض، وتسير في الجو، ثم تسقط فتصير كثيبًا مهيلًا، ثم هباء منبثًا، ويرشد إلى أن هذه الصيرورة مما لا يترتب على الرجفة ولا تعقبها بلا مهلة العطفُ بالواو دون الفاء في قوله تعالى: =

فإنْ قلتَ: هلْ لما قِيلَ في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ﴾ [الحاقة: ١٤] الآية: فدُكَّتِ الجُملَتانِ جُملةُ الأَرَضينَ وجُملةُ الجبال، فضُربَ بَعضُها ببَعضٍ حتَّى تَندقَّ فيَرجعُ ﴿كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾ و﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾؛ وجهٌ[1]؟[2]

قلتُ: بل يأباهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا ﴿١٠٥﴾ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٥ ـ ١٠٧]، فإنَّ الظاهِرَ مِنهُ أنَّ الأرْضَ عَلى حَالها والتَّغيُّراتُ المذكُورةُ تَطرأُ عَلى الجِبالِ بَعدَ ما أُخذَتْ مِن أماكِنها، فإنَّ النَّسفَ أخذُ الشَّيءِ مِن مَكانهِ بسُرعةٍ.

يُرشِدكُ إلى أنَّ المُرادَ مِن نَسفِها هَذا المَعنَى لا جَعلها[3] كالرِّمالِ تَرتيبُ قولِهِ تَعالى: ﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا﴾ أي: فيَذرُ مَقارَّها[4] عَلى نَسفِها[5].

= ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾. وقال ابن عاشور: وهو نقل يصحبه تفتيت كما دل عليه تعقيبه بقوله: ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ لأن ظاهر التعقيب أن لا تكون معه مهلة، أي فكانت كالسراب في أنها لا شيء. «روح المعاني» (١٠/ ٢٤٤). و«التحرير والتنوير» (٣٠/ ٣٣).

(١) «وجه» ليس في (ع)، والقائل هو الزمخشري وتابعه عليه الرازي، إذ قالا: (فَدُكَّتا) فدكت الجملتان: جملة

(٢) الأرضين وجملة الجبال، فضرب بعضها ببعض حتى تندقّ وترجع كثيبًا مهيلاً وهباءً منبثًا. والدك أبلغ من الدق. «الكشاف» (٤/ ٦٠١) وبلفظه: «مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٦٢٥).

(٣) في (ب): «لأجلها».

(٤) في (ب): «مفازها».

(٥) في (ع): «ينسفها»، وما جاء في التفاسير هو: فيذر مقارّها ومراكزها. أو يجعل الضمير للأرض وإن لم يجر لها ذكر، كقوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾. «الكشاف» (٣/ ٨٨) ومثله في: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٣٩)، و«مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٢/ ٣٨٣).

ومَن قالَ[١] في تَفسير ﴿يَنسِفُهَا﴾: يَجعلُها كالرِّمالِ، ثُمَّ يُرسلُ عَليها الرِّياحَ، لمْ يُصبْ[٢]؛ إذ مُوجِبُ ما ذَكرَ أنْ يُقالَ: (ويَذرُها) بالواوِ الفَصيحَةِ العاطِفةِ عَلى فِعلٍ آخرَ مُقدَّرٍ[٣]، أو (ثُمَّ يَذرُها). والقاعُ المَوضِعُ المُستوِي، والصَفصَفُ: الأرضُ المَلساءُ[٤].

فقولُهُ: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا﴾ مُؤكِّدٌ للأوَّلِ، ﴿وَلَآ أَمْتًا﴾ مُؤكِّدٌ للثَّاني.

ومَن زَعمَ[٥] أنَّ القاعَ ههُنا بمَعنَى الخالي[٦]؛ لمْ يُصبْ[٧]، ولا اختِصاصَ للعِوجِ بالكَسرِ بالمَعاني[٨].

---

(١) في هامش (ب) و(ع): «القائلُ صاحِبُ «الكشَّافِ» والقاضِي».

(٢) قال الماوردي فيه قولان: أحدهما: أنه يجعلها كالرمل ثم يرسل عليها الرياح فتفرقها كما يذري الطعام. الثاني: تصير كالهباء. «النكت والعيون» (٣/ ٤٢٥)، وانظر: «زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ١٧٦).

(٣) قال الشهاب: وقوله ﴿فَيَذَرُهَا﴾ بالفاء التعقيبية السببية على ظاهره، ومن توهم أنّ حق الكلام لو كان معناه ما ذكر ويذرها بالواو الفصيحة لم يأت بشيء يعتد به. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ٢٢٦).

(٤) قال ابن قتيبة: القاع من الأرض: المستوي الذي يعلوه الماء، والصفصف: المستوي أيضًا، يريد: أنه لا نبت فيها. «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٢٨٢)، وانظر: «زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ١٧٦).

(٥) في هامش (ب): «الزاعم القاضي».

(٦) في (ع): «الحال».

(٧) قال البيضاوي: (قَاعًا) خاليًا، (صَفْصَفًا) مستويًا، كأن أجزاءها على صف واحد. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٣٩).

(٨) قال البيضاوي: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾، اعوجاجاً ولا نتوًا إن تأملت فيها بالقياس الهندسي، وثلاثتها أحوال مترتبة فالأولان باعتبار الإحساس، والثالث باعتبار المقياس؛ ولذلك ذكر العوج بالكسر وهو يخص بالمعاني. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٣٩).

قالَ ابنُ السِّكِّيتِ في «إصلَاحِ المَنطقِ»: وكلُّ ما يَنتصِبُ كالحائطِ والعودِ قيلَ: فيهِ عَوَجٌ بالفَتحِ، والعِوجُ بالكَسرِ ما كانَ في أرْضٍ أو دِينٍ أو مَعاشٍ[1]، وبه أخَذَ الجَوهرِيُّ في «الصَّحاحِ»[2].

ومَن غَفلَ عَنهُ تعسَّفَ فيهِ فقَالَ: إنَّهُ باعتِبارِ القِياسِ الهَندسيِّ؛ ولذَلكَ ذَكرَ العِوجَ بالكَسرِ، وهُو يَختصُّ بالمَعاني[3].

---

(١) وتقول: في العود عَوَج، وتقول: في دينه عِوَجٌ، وفي الأرض عِوَجٌ، قال الله جل وعز: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمۡتًا﴾ [طه: ١٠٧] وقال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمٗا﴾ [الكهف: ١ ـ ٢]. قال أبو محمد: وسمعت أبا الحسن الطوسي يحكي عن أبي عمرو الشيباني قال: يُقال في كل شيء عِوَج إلا قولك: عَوِج عَوَجًا، فإنه مفتوحٌ. «إصلاح المنطق» (ص: ١٢٥).

(٢) «الصحاح» (١/ ٣٣١)، وانظر: «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (٢/ ١٠٤)، و«معجم الفروق اللغوية» (ص: ٣٧٩)، و«متن موطأة الفصيح نظم فصيح ثعلب» (ص: ١٠٩).

(٣) يبدو أن المراد هو الزمخشري، إذ قال في «الكشاف»: فإن قلت: الأرض عين فكيف صح فيها مكسور العين؟ قلت: اعتبار هذا اللفظ له موقع حسن بديع في وصف الأرض بالاستواء ونفي الاعوجاج، وذلك أنك لو عمدت إلى قطعة أرض وبالغت في تسويتها على عيون البصراء، واتفقوا على أنه لم يكن فيها اعوجاج، ثم استطلعت رأي المهندس فيها، وأمرته أن يعرض استواءها على المقاييس الهندسية، لعثر فيها على عوج لا يدرك بحاسة البصر، فنفى الله ذلك العوج الذي لطف عن الإدراك إلا بمقاييس الهندسة، وذلك الاعوجاج لما لم يدرك إلا بالقياس دون الإحساس لحق بالمعاني، فقيل: فيه (عوج) بالكسر.

زاد البيضاوي ـ كما تقدم ـ:... إن تأملت فيها بالقياس الهندسي، وثلاثتها أحوال مترتبة فالأولان باعتبار الإحساس والثالث باعتبار المقياس، ولذلك ذكر العوج بالكسر وهو يخص بالمعاني. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٣٩).

والأمْت هُو النَّبوُ[1] اليَسيرُ؛ يُقالُ: مدَّ حَبلهُ حتَّى ما فيهِ[2] أمْتٌ[3]، ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً﴾ ظاهِرةً لَيسَ عَليها ما يَستُرها مِن جَبلٍ ولا شَجرٍ ولا بُنيانٍ، وقُرِئَ (يُرى) على بِناءِ المَفعُولِ[4]، ويُرشدُ هَذا إلى أنَّ الخِطابَ عَلى القِراءةِ الأُولى لَيسَ بمُعيَّنٍ.

﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾ الحَشرُ: السَّوقُ مِن جِهاتٍ مُختلِفةٍ إلى مَكانٍ واحدٍ[5]، ومَجيئُهُ ماضِياً بَعدَ ﴿نُسَيِّرُ﴾ و﴿وَتَرَى﴾؛ لتَحقيقِ الحَشرِ، وقِيلَ: للدَّلالةِ عَلى أنَّ حَشرهُمْ قَبلَ تَسييرِ الجِبالِ وبُروزِ الأرْضِ؛ ليُعايِنوا ويُشاهِدوا ما وَعدَ لهُمْ، كأنَّهُ قِيلَ: وحَشرناهُمْ قَبلَ ذَلكَ[6]،..........................

---

(١) في (ع): «النتو».

(٢) في (ع): «لم ير فيه» بدل «ما فيه».

(٣) «الكشاف» (٣/ ٨٨).

(٤) «الكشاف» (٢/ ٧٢٦).

ونقل ابن الجوزي قراءة (وترى الأرض) برفع التاء والضاد عن عمرو بن العاص، وابن السّميفع، وأبي العالية، قال: وقرأ أبو رجاء العطاردي كذلك، إلا أنه فتح ضاد الأرض. «زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٨٩).

(٥) وفرق أبو هلال بين الجمع والحشر، بأن الحشر هو الجمع مع السوق، والشاهد قوله تعالى: ﴿وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾. «الفروق اللغوية» للعسكري (ص: ١٤٤).

(٦) قاله الزمخشري، ونصه: فإن قلت: لم جيء بحشرناهم ماضيًا بعد نسير وترى؟ قلت: للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير، وقبل البروز؛ ليعاينوا تلك الأهوال العظائم، كأنه قيل: وحشرناهم قبل ذلك. ونصُّ البيضاوي: ومجيئه ماضيًا بعد (نُسَيِّرُ) وَ(تَرَى)؛ لتحقق الحشر، أو للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير؛ ليعاينوا ويشاهدوا ما وعد لهم، وعلى هذا تكون الواو للحال بإضمار قد. «الكشاف» (٢/ ٧٢٦)، و كذا «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٨٣).

ولا حاجَةَ في ذَلكَ إلى جَعلِ الواوِ للحَالِ بإضمارِ قدْ[١]، بلْ لا وَجهَ لهُ[٢].

ويَردُّهُ ما في بَعضِ الآياتِ مِن الدّلالةِ عَلى أنَّ ذَلكَ قَبلَ الحَشرِ مِنها قَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴿١٤﴾ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ قالُوا: هِي النَّفخةُ الأُولى، لأنَّ عِندها فَسادُ العالمِ، وهَكذا الرِّوايةُ عِن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما.

فإنْ قُلتَ: أمَا قالَ تَعالى بَعدهُ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾، والعَرضُ إنَّما هُو عِندَ النَّفخَةِ الثَّانيةِ؟

قلتُ: جُعلَ اليَومُ اسماً للحِينِ الواسِعِ الَّذِي يَقعُ فيهِ النَّفختانِ والصَّعقةُ والنَّشور والوُقوفُ والحِسابُ فلذَلكَ قيلَ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾، كما تَقولُ: جِئتهُ عامَ كَذا. وإنَّما كانَ مَجيئُكَ في وَقتٍ واحِدٍ مِن أوقاتِهِ[٣].

والعَرضُ: عِبارةٌ عَنِ المُحاسبةِ والمُساءلةِ؛ شبِّهتْ حالُهم بحالِ الجُندِ المَعرُوضينَ عَلى السُّلطانِ، لا لتُعرفَ أحوالُهُمْ كما قِيلَ[٤]؛ لأنَّهُ لا يُناسِبُ المَقامَ بلْ ليَأمرَ فيهِمْ.

---

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٨٣).

(٢) ويرى أبو حيان: أن الأولى أن تكون الواو واو الحال لا واو العطف، والمعنى: وقد حشرناهم، أي: يوقع التسيير في حالة حشرهم، وحرر الشهاب قول البيضاوي تحريرًا مطولًا. «البحر المحيط» (٧/ ١٨٧)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ١٠٦).

(٣) قال الزمخشري: فإن قلت: أما قال بعده ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾؟ والعرض إنما هو عند النفخة الثانية! قلت: جعل اليوم اسمًا للحين الواسع الذي تقع فيه النفختان والصعقة والنشور والوقوف والحساب؛ فلذلك قيل: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾ كما تقول: جئته عام كذا. وإنما كان مجيئك في وقت واحد من أوقاته. «الكشاف» (٤/ ٦٠١)، و«مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٦٢٥).

(٤) «الكشاف» (٢/ ٧٢٦)، و«مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٦٢٧)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٤١).

رُويَ: أنَّ في القِيامةِ ثَلاثَ عَرَضاتٍ؛ فأمَّا عَرَضَتانِ فاعتِذارٌ واحتِجاجٌ وتَوبيخٌ، وأما الثَّالثةُ ففِيها تُنثرُ[1] الكُتُبُ فيَأخذُ الفائزُ كِتابهُ بيَمينِهِ، والهالِكُ كِتابهُ بشِمالِهِ[2].

﴿فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ قُرِئَ: (نُغادِر)، بالنُّونِ والياءِ[3]، يُقالُ: غادَرهُ إذا تَركَهُ، ومِنهُ الغَدرُ لأنَّهُ تَركُ الوفاءِ، والغَديرُ: ما غَادرهُ السَّيلُ؛ أي: تَركهُ[4].

***

الآيةُ الثَّانيةُ في سُورةِ التَّنزيلِ[5]

﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨]: قدْ نَطقتِ الأخبَارُ بأنَّهُ يُنفخُ في قَرنٍ، حتَّى قالَ اللهُ تَعالى في مَوضعٍ آخرَ مِن التَّنزيلِ: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨] أي: في الصُّورِ، ففي

---

(١) في (ع): «تنشر».

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» ط الرسالة (١٩٧١٥) من حديث أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُعْرَضُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ: فَأَمَّا عَرْضَتَانِ فَجِدَالٌ وَمَعَاذِيرُ، وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَطِيرُ الصُّحُفُ فِي الْأَيْدِي فَآخِذٌ بِيَمِينِهِ وَآخِذٌ بِشِمَالِهِ». قال المحقق: إسناده ضعيف لانقطاعه.

وأخرجه الترمذي عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه في «سننه»، كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في العرض (٢٤٢٥)، وقال: ولا يصح هذا الحديث من قِبَل أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة.

(٣) قرأ الجمهور: (نغادر) بنون العظمة، وقرأ قتادة: (تغادر) على الإسناد إلى القدرة أو إلى الأرض، وروى أبان بن يزيد عن عاصم: (يغادر) بياء وفتح الدال (أحد) بالرفع، وقرأ الضحاك (فلم نغدر) بنون مضمومة وكسر الدال وسكون الغين. «المحرر الوجيز» (٣/ ٥٢٠)، و«البحر المحيط» (٧/ ١٨٧).

(٤) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» (٢/ ٧٢٦).

(٥) لعله أسماها بذلك؛ لابتدائها بقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾، ولم أجد من سماها بذلك في كتب التفسير وعلوم القرآن، وانظر: «أسماء سور القرآن وفضائلها» (ص: ٣٤٣).

نَفخةِ الإصعَاقِ جَمعٌ بَينَ النَّقرِ والنَّفخِ لتكونَ الصَّيحةُ أهدَّ و[1] أشدَّ وأعظَمَ، فالمُرادُ مِن الصُّورِ قَرنٌ يُنفخُ فيهِ النَّفخةُ الأُولى للفَناءِ، وعَليهِ عامَّةُ المُفسِّرينَ، وخَالَفهمْ أبُو عُبيدةَ حَيثُ قالَ: إنَّهُ جَمعُ صُورةٍ[2] كسُورٍ وسُورةٍ[3].

وزَعمَ الزَّمخشَريُّ جَوازَ ذَلكَ حَيثُ قالَ: الصوَرُ بفَتحِ الواوِ[4]، وعنِ

(١) «أهدَّ و» ليس في (ع). وانظر: «مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٧٠٢).

(٢) في (ع): «صور».

(٣) قال الفراء: يُقال: إن الصُّور قَرن، ويُقال: هُوَ جَمع للصور، ونسب في موضع آخر إلى الحَسَن أو قتادة: الصور جماعة الصورة. ونقل أبو عبيدة في «مجاز القرآن» استشهادهم بقولهم: سور المدينة واحدتها سورة، وكذلك كل ما علا وارتفع، كقول النابغة: ألم تر أنّ الله أعطاك سورة.. وقال العجّاج: سرت إليه في أعالي السّور، ونقل في «اللسان» (صور) عن أبي الهيثم قوله: اعترض قوم فأنكروا أن يكون قرنًا كما أنكروا العرش والميزان والصراط، وادعوا أن الصور جمع الصورة، كما أن الصوف جمع الصوفة، والثوم جمع الثومة، ورووا ذلك عن أبي عبيدة، قال أبو الهيثم: وهذا خطأ فاحش وتحريف لكلمات الله عز وجل عن مواضعها؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ ففتح الواو، قال: ولا نعلم أحدًا من القراء قرأها فأحسن صورکم. وكذلك قال: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ فمن قرأ: ونفخ في الصُّوَر، أو قرأ: فأحسن صوركم، فقد افترى الكذب وبدل كتاب الله. وكان أبو عبيدة صاحب أخبار وغريب ولم يكن له معرفة بالنحو.

قال الأزهري: قد احتج أبو الهيثم فأحسن الاحتجاج، وهذا التفسير المردود على أبي عبيدة قد ارتضاه البخاري، وعزاه ابن حجر إلى أبي عبيدة. وقال السمين في: ولا ينبغي أن ينسب ذلك إلى هذه الغاية التي ذكرها أبو الهيثم. اهـ.

انظر: «معاني القرآن» (١/ ٣٤٠)، (٢/ ٤٢٥)، و«مجاز القرآن» (١/ ١٩٦)، و«غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٢٦)، و«معاني القرآن» للنحاس (٢/ ٤٤٧) (٤/ ٤٨٦)، و«تهذيب اللغة» (١٣/ ٣٦)، و«لسان العرب» (٤/ ٤٧٦) (٤/ ٤٧٥)، و«الدر المصون» (٤/ ٦٩٤)، و«فتح الباري» (٨/ ٢١٧).

(٤) قال الزمخشري: وقرئ (فِي الصُّوِرِ) بفتح الواو جمع صورة، وفي الصور: قولان، أحدهما: أنه

الحَسنِ: والصور بالكَسرِ والفَتحِ عَن أبي رَزِينٍ[1]، وهَـذا دَليلٌ لمَنْ فسَّرَ الصُّورَ بجَمعِ[2] الصُّورةِ[3]، وذلكَ مَردُودٌ بما صحَّ في الأحاديثُ المُثبتَةِ في الصِّحاحِ مُثبتةً:

مِنها: ما رَوى أبُو سَعيدٍ الخُدريُّ أنَّهُ قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «كيفَ أنعَمُ وقدِ التقَمَ صاحِبُ القَرنِ القَرنَ، وحَنا جَبينَهُ[4]، واضِعاً سَمعهُ، يَنتظِرُ أنْ يُؤمرَ فيَنفُخَ»[5].

وفي «صَحيحِ مُسلمٍ» مِن حَديثِ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو: «وأوَّلُ مَن يَسمعُهُ رَجلٌ يَلوطُ حَوضَ إبلِهِ[6]» قالَ: «ويُصعَقُ النَّاسُ، ثُمَّ يُرسلُ اللهُ مَطراً كأنَّهُ الطَّلُّ فيَنبُتُ منهُ أجسَادُ النَّاسِ[7] ثُمَّ يُنفخُ فيهِ أُخرَى فإذا هُمْ قِيامٌ يَنظُرونَ»[8]، بلْ بعِبارةِ التَّنزيلِ حَيثُ

= بمعنى الصور، وهذه القراءة تدل عليه. والثاني: أنه القرن... ونسبها ابن جني إلى عياض، قال أبو الفتح: هذا جمع صورة، وقد يقال: فيها صير وأصلها صور. فقلبت الواوَ ياء للكسرة قبلها استحسانًا. «الكشاف» (٣/ ٨٧)، و«المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢/ ٥٩).

(١) وقد قرأ العامَّةُ بضم الصادِ وسكونِ الواو. وابن عباسٍ والحسنُ بفتحِ الواوِ جمعَ صورة، وأبو رزين بكسر الصاد وفتح الواوِ، وهو شاذٌّ، «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (٨/ ٣٦٨).

(٢) في (ب): «بجميع».

(٣) الصور ـ بفتح الواو ـ عن الحسن. والصور ـ بالكسر والفتح ـ عن أبي رزين. وهذا دليل لمن فسر الصور بجمع الصورة. «الكشاف» (٣/ ٢٠٣).

(٤) في هامش (ب): «وحاجبيه» ورمز لها بـ (خ). وفي (ع): «جنبيه».

(٥) أخرجه الترمذي (٢٤٣١)، والإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٢٣)، وغيرهم.

(٦) أي: يطينه ويصلحه. «شرح النووي على مسلم» (١٨/ ٧٦).

(٧) في (ع): «العباد» وكتب فوقها: «الناس».

(٨) «صحيح مسلم» (٢٩٤٠).

18

قالَ: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ ولمْ يَقلْ: فيها، فعلمَ أَنَّهُ لَيسَ جَمعَ صُورةٍ[١]، وبذَلكَ يُردُّ[٢] القِراءةَ الشَّاذةَ أيضاً[٣].

قالَ أبو الهَيثمِ ـ علَى ما نَقلَ عَنهُ الإمَامُ القُرطبيُّ في تَفسيرِ سُورةِ الأنعَامِ ـ: مَن أنكَرَ أنْ يَكونَ الصُّورُ قَرناً، فهُو كمَن أنكَرَ العَرشَ، والصِّراطَ، والمِيزانَ وطَلبَ لهَا تأوِيلاتٍ[٤]، وقالَ فيهِ: والأُممُ مُجتمِعةٌ عَلى أنَّ الَّذِي يَنفخُ في الصُّورِ إسرَافيلُ عَليهِ السَّلامُ[٥].

﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي: ماتَ مِن شدَّةِ تِلكَ الصَّيحةِ الَّتِي تَخرجُ مِن الصُّورِ جَميعُ مَن في السَّمواتِ ومَن في الأرْضِ، يُقالُ: صعِقَ فُلانٌ: إذا ماتَ بحالٍ هَائلةٍ، أو غُشيَ عَليهِ تَشبيهاً لتِلكَ الحالِ بالصَّيحةِ الشَّديدةِ، ومِنهُ الصَّاعقةُ الَّتِي تأتي عِندَ شدَّةِ الرَّعدِ[٦].

قالَ في «الأسَاسِ»: صَعِقَ الرَّجلُ وصُعِقَ، إذا غُشيَ عَليهِ مِن هدَّةٍ أو صَوتٍ شَديدٍ يَسمعُهُ، وصَعِقَ: إذا مَاتَ[٧].

---

(١) قال ابن الجوزي: ولو كان الصُّوَر، كان: ثم نُفخ فيها، أو فيهن! وهذا يدل على أنه واحد، وظاهر القرآن يشهد أنه يُنفخ في الصُّور مرتين. «زاد المسير في علم التفسير» (٢/ ٤٥).

(٢) في (ع): «ترد».

(٣) قراءة عياض: (في الصُّوَر)، بفتح الواو. «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢/ ٥٩).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ٢٠).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ٢٠).

(٦) الصعق: الموت؛ لصحة شدة الصواعق التي تأتي عند شدة الرعد. صعق الإنسان؛ إذا مات بحال هائلة شبيهة بالصيحة الشديدة. «تفسير ابن فورك» (٢/ ٣٣٥).

(٧) «أساس البلاغة» (١/ ٥٤٨).

ظ١-ب

﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ قالَ السُّدِّيُّ: أي: إلَّا جِبرائيلَ ومِيكائيلَ وإسْرافيلَ وعِزرائِيلَ مَلكَ المَوتِ[١]، وهُو في حَديثٍ مَرفُوعٍ[٢].

وقالَ سَعيدُ بنُ جُبيرٍ[٣]: إلَّا الشُّهداءَ فإنَّهمْ ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ هُمْ ثَنْيةُ اللهِ مُتقلِّدو السُّيوفِ حَولَ العَرشِ[٤]، واختَارهُ الحَليميُّ، وقالَ: هُو مَرويٌّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما[٥]، ثُمَّ ضعَّفَ غيرهُ مِن الأقوالِ.

فقالَ: مَن زَعمَ أنَّ الاستِثناءَ لأجلِ حَملةِ العَرشِ، أو جِبرائيلَ ومِيكائيلَ وإسرافِيلَ ومَلكِ المَوتِ، أو زَعمَ أنَّهُ لأجلِ الوِلدانِ والحُورِ العينِ[٦] في الجنَّةِ[٧]، أو زَعمَ أنَّهُ لأجلِ مُوسَى عَليهِ السَّلامُ، فإنَّ النَّبيَّ عَليهِ السَّلامُ قالَ: «أنا أوَّلُ مَن تَنشقُّ عنهُ الأرْضُ

---

(١) «تفسير الطبري» (٢١/ ٣٣٠)، دون قوله: عزرائيل.

(٢) عن أنس بن مالك قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ فقيل: من هؤلاء الذين استثنى الله؟ يا رسول الله! قال: «جبرائيل وميكائيل، وملك الموت». «تفسير الطبري» (٢١/ ٣٣٠).

(٣) في (ع): «حبيب»، وهو خطأ.

(٤) في هامش (ب): «هذا مذكور في تفسير القاضي والتيسير». قال البيضاوي: وقيل الشهداء. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ١٦٨).

وانظر هذا الأثر في: «تفسير عبد الرزاق» (٣/ ١٣٥)، و«تفسير الطبري» (٢١/ ٣٣١).

(٥) جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أن الاستثناء لأجل الشهداء، فإن الله عز وجل يقول: ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ وهذا مما لا تحتمل الأمة غيره. «المنهاج في شعب الإيمان» (١/ ٤٣١).

(٦) في (ب): «عين».

(٧) نقل الزمخشري عن الضحاك: الحور، وخزنة النار، وحملة العرش. ونقل ابن الجوزي عن أبي إسحاق بن شاقلا: أنهم الذين في الجنة من الحور وغيرهن، وكذلك مَن في النار؛ لأنهم خُلقوا للبقاء. «الكشاف» (٣/ ٣٨٦)، و«زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٣٧٢).

فأرفعُ رأسِي فإذا مُوسَى مُتعلِّقٌ بقَائمةٍ مِن قَوائمِ العَرشِ؛ فلا أدرِي أفاقَ قَبلي أمْ كانَ ممَّنِ استَثنى اللهُ عَزَّ وجلَّ»[1]، فإنَّهُ لا يَصِحُّ شيءٌ مِنها.

أمَّـا الأوَّل؛ فـلأنَّ حَملـةَ العَرشِ لَيسُـوا مِـن سُـكانِ السَّـماواتِ والأرْضِ؛ لأنَّ السَّـماواتِ فـي داخِلِ الكُرسـيِّ فكَيـفَ يَكونُ حَملـةُ[2] العَـرشِ فيهـا؟ وتَوضِيحهُ: أنَّـهُ عَليـهِ السَّـلامُ قـالَ: «مـا السَّـمواتُ السَّـبعُ والأرَضونَ السَّـبعُ مـعَ الكُرسـيِّ إلَّا كحَلَقـةٍ فـي فَـلاةٍ، وفَضـلُ العَـرشِ عَلـى الكُرسـيِّ كفَضْـلِ تِلكَ الفَـلاةِ عَلـى تِلكَ الحَلقـةِ»[3]، ومِـن هَـذا البَيَانِ ظَهـرَ أنَّ حَملةَ العَرشِ لا يَصلُحُ الكُرسـيُّ مَسـكَناً لهم فأنَّى السَّـماواتُ السَّـبعُ.

وأمَّا جِبرائيلُ ومِيكائيلُ وإسرَافيلُ ومَلَكُ المَوتُ فمِنَ الصَّافِّينَ المُسبِّحينَ حَولَ العَرشِ، وإذا كانَ العَرشُ فوقَ السَّماواتِ لا يُمكنُ أنْ يَكونَ الاصطِفافُ حولَهُ في السَّماواتِ.

وأمَّـا الثَّالـثُ؛ فلأنَّ الجِنـانَ وإنْ كانَ بَعضُها أرفـعَ مِن بَعضٍ فـإنَّ جَميعَها فَوقَ السَّـماواتِ ودُونَ العَـرشِ عَلـى مـا أفصَـحَ عَنـهُ قَولـهُ عَليهِ السَّـلامُ: «سَـقفُ الجنَّةِ

---

(١) في «البخاري» بلفظ: «لا تخيروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأصعق معهم، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش جانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق، فأفاق قبلي أو كان ممن استثنى الله». «صحيح البخاري» (٣/ ١٢١)، وفي «صحيح مسلم» (٢٣٧٣) بنحوه.

(٢) من قوله: «العرش ليسوا من سكان...» إلى هنا ليس في (ع).

(٣) في «صحيح ابن حبان» (٢/ ٧٧) بلفظ: قال «يا أبا ذر! ما السماوات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة»، وبنحوه في «العظمة» لأبي الشيخ الأصبهاني (٢/ ٥٦٩).

عَـرشُ الرَّحمـنِ»[١] فما فيهـا مِن الوِلـدانِ والحُورِ العِيـنِ[٢] لا يَصحُّ اسـتِثناؤهمْ مِن سكَّانِ السَّـماواتِ والأرَضينَ.

وأما صَرفهُ إلى مُوسَى[٣] عَليهِ السَّلامُ فلا وَجهَ لهُ؛ لأنَّهُ قدْ ماتَ بالحَقيقةِ فلا يَموتُ ثانِيةً عِندَ نَفخِ الصُّورِ، ولهَذا لمْ يُقيِّدْ[٤] في ذِكرِ اختِلافِ المُتأوِّلينَ في الاستِثناءِ بقَولِ مَن قالَ: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ أي: الَّذِينَ سَبقَ مَوتُهم قَبلَ نَفخِ الصُّورِ؛ لأنَّ الاستِثناءَ إنَّما يَكونُ لمنْ يُمكنُ دُخولهُ في الجُملةِ، فأمَّا مَن لا يُمكنُ دُخولهُ فيها فلا مَعنَى لاستِثنائهِ مِنها، والَّذِين ماتُوا قبلَ نَفخِ الصُّورِ لَيسُوا بمَعرضٍ أنْ يُصعَقوا، فلا وَجهَ لاستِثنائهمْ، وهَذا المَعنَى في مُوسَى عَليهِ السَّلامُ مُتحقِّقٌ فلا وَجهَ لاستِثنائهِ أيْضاً[٥]. إلى هُنا كَلامهُ بتَوضيحٍ مِن قِبلِنا في بَعضِ المَواضِعِ.

---

(١) أخرجه الديلمي عن أنس بن مَالك: «سقف الْجنَّة عرش الرَّحْمَن عز وَجل»، وعند ابن عطية بلفظ: «إن سقف الجنة العرش» «الفردوس بمأثور الخطاب» (٢/ ٣٣٨)، «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (٥/ ٢٦٧).

وفي «الجامع لأحكام القرآن» (١٧/ ٦١)، و«البحر المحيط» (٩/ ٥٦٧)، و«روح المعاني» (١٤/ ٢٨) عن ابن عباس: هو العرش وهو سقف الجنة، وهو في «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني» (٥/ ٤٢).

وروى البخاري في «صحيحه» (٤/ ١٦): «إن في الجنة مائة درجة، أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم الله، فاسألوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة - أراه - فوقه عرش الرحمن، ومنه تفجر أنهار الجنة» قال محمد بن فليح، عن أبيه: وفوقه عرش الرحمن.

(٢) في (ب): «عين».

(٣) في (ع): «وأما ما أخرجه إلى موسى» بدل «وأما صرفه إلى موسى».

(٤) في (ع): «يعتد».

(٥) «المنهاج في شعب الإيمان» (١/ ٤٣١).

ثمَّ إنَّهُ لا دِلالةَ في الحَديثِ الَّذِي تَمسَّكَ بِهِ ذَلكَ الزَّاعِمُ عَلى ما زَعمهُ؛ لأنَّ قولَهُ عَليهِ السَّلامُ: «أنا أوَّلُ مَن تنشَقُّ عنهُ الأرْضُ» صَريحٌ في أنَّ ما ذُكرَ بعدَ نَفخِ الصُّورِ ثانِياً للنُّشورِ.

فالمُرادُ مِن الاستِثناءِ المَذكُورِ فيهِ ما ذُكرَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾، ونَفخةُ الفَزعِ غَيرُ نَفخةِ المَوتِ عَلى ما ستُحيطُ بهِ عِلماً.

وما وَردَ في حَديثٍ آخرَ مِن قَولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «النَّاسُ يُصعقُونَ يَومَ القِيامةِ؛ فأكُونُ أوَّلَ مَن يُفيقُ فإذا أنا بمُوسَى آخذٌ بقائِمةٍ مِن قَوائمِ العَرشِ فلا أدرِي أفاقَ قَبلي أمْ جُوزِيَ بصَعقةِ الطُّورِ»[1] صَريحٌ في أنَّ الصَّعقةَ المَذكُورةَ في هَذا السِّياقِ صَعقة الغَشيِ والفَزعِ، لا صَعقةُ المَوتِ الحادِثةُ عَن نَفخِ الصُّورِ أوَّلاً.

﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ أي: نَفخةً أُخرَى، دلَّ ذَلكَ عَلى أنَّ المَعنَى: ونفخ في الصور نفخة واحدة، ثُمَّ نُفخَ فيهِ أُخرَى، وإنَّما حُذفتْ واحِدةٌ؛ لِدلالةِ أُخرَى عَليها، ولكَونها مَعلُومةً بِذكرِها في مَوضعٍ آخرَ[2]، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ أي: يَنتظِرونَ بماذا يُؤمَرونَ، وأينَ يُحشَرونَ، وبماذا يُعامَلونَ؟ وقيلَ: يُقلِّبونَ أبصَارهمْ في الجِهاتِ نَظرَ المَبهُوتِ[3] إذا فاجَأه[4] خَطبٌ[5].

---

(١) «مسند أحمد» ط الرسالة (١٧/ ٣٨٨) ١١٢٨٦. وفي «صحيح البخاري» (٤/ ١٥٣) عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور».

(٢) «الكشاف» (٤/ ١٤٥).

(٣) في (ع): «المهوب».

(٤) في (ع): «جاءه».

(٥) «الكشاف» (٤/ ١٤٥).

ولا يَجوزُ أنْ يَكونَ القِيامُ عَلى ما سَبقَ إلى بَعضِ الأوهامِ بمَعنَى الوُقوفِ والجُمودِ في مَكانٍ؛ لتَحيُّرهمْ[١]؛ لأنَّ قَولهُ تَعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١] قدْ دلَّ عَلى خِلافهِ دِلالةً ظَاهرةً؛ لأنَّ النَّسلَ الإسراعُ في المَشيِ[٢]، وفي الخَبرِ: شَكونا إلى رَسولِ اللهِ ﷺ الضَّعفَ فقَالَ: «عَليكُم النَّسلَ»، أي: الإسراعِ في[٣] المَشيِ؛ فإنَّه يُنشِّطُ[٤]. فالمَعنَى: يَخرُجونَ مُسرِعينَ، وهُو كقَولهِ تَعالى: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ [المعارج: ٤٣] أي: يُسرِعونَ[٥]، وقَولُهم عِندَ ذَلكَ: ﴿يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ ظاهِرٌ في عَدمِ تَحيُّرهمْ وعَدمِ بُهتِهمْ؛ لأنَّ المَعنَى: مَن أيقَظنا مِن مَوضعِ رُقادِنا؟ أي: نَومِنا، وبهَذا يردُ ما قِيلَ: إنَّهم حِينئذٍ يَنظُرونَ نَظرَ المَبهُوتِ عَلى ما مرَّ آنِفاً.

فإنْ قِيلَ: كَيفَ قالُوا: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ وهُمْ مِن المُعذَّبينَ في قُبورِهم؟

قُلنا: إنَّ أُبيَّ بن كَعبٍ رَضيَ اللهُ عَنهُ قالَ: يَنامُونَ نَومةً فيَقولُونَ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾[٦]، وقالَ أبُو صالحٍ: إذا نُفخَ النَّفخةُ الأُولى رُفعَ العَذابُ عَن أهلِ

---

(١) وجوز الزمخشري أن يكون القيام بمعنى الوقوف والجمود في مكان لتحيرهم. «الكشاف» (٤/ ١٤٥).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٤٩) وفيه: والنَّسَلانُ: دُونَ السَّعْي. وفي «تاج العروس» (٣٠/ ٤٨٩) قولُه تَعالَى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾، قالَ أبو إسحاقَ: أي يَخرُجونَ بسُرعَةٍ.

(٣) من قوله: «المشي، وفي الخبر...» إلى هنا ليس في (ع).

(٤) قَالَ ابن الأَعرَابِي: النَّسل: يُنشِّط وَهُوَ الإِسْرَاع فِي الْمَشْي، وَفِي حَدِيث آخر: أنهم شكوْا الإعياء فَأمرهمْ أَن ينسلوا، أَي: يُسرعوا فِي الْمَشْي. «غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ٤٠٥)، و«تهذيب اللغة» (١٢/ ٢٩٧).

(٥) «العين» (٧/ ٦٦).

(٦) «تفسير الطبري» (٢٠/ ٥٣٢).

القُبـورِ وهَجعُـوا هَجعةً إلـى النَّفخـةِ الثَّانيةِ بَينهُمـا أربَعونَ سـنةً[١].

واختَلفُـوا فـي عَـددِ النَّفخـةِ، فقِيـلَ: ثَـلاثُ نَفخـاتٍ[٢] نَفخـةُ الصَّعـقِ ونَفخةُ البَعـثِ المَذكُورتـانِ فـي الآيـةِ[٣] المَزبُـورةِ[٤] ونَفخـةُ الفَـزعِ المَذكُـورةُ فـي قَولـهِ تَعالـى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾، وهَـذا اختِيـارُ ابـنِ العَربي[٥].

وقيلَ: اثنانِ، ونَفخةُ الفَزعِ هِيَ نَفخةُ الصَّعقِ؛ لأنَّ الأمرَينِ لازِمانِ لها، أي: فزِعوا[٦] فَزعاً ماتُوا.

قالَ الإمَامُ القُرطبيُّ: والسُّنةُ الثَّابتةُ بحَديثِ أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ، وحَديثِ عبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو رَضِيَ اللهُ عَنهُ وغَيرِهما تَدلُّ عَلى أنَّهما نَفخَتان لا ثَلاثٌ، وهُو الصَّحيحُ؛ لأنَّهُ تَعالى قالَ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ فاستَثنى هُنا كما استَثنى في الفَزعِ فدلَّ[٧] عَلى أنَّهما واحِدةٌ[٨]، ويَردُ

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (١٥/ ٤١).

(٢) «نفحات» ليس في (ب).

(٣) «المذكورتان في الآية» ليس في (ع).

(٤) «جمهرة اللغة» (١/ ٣٠٨)

(٥) نقله في «الجامع لأحكام القرآن» (١٣/ ٢٤٠) وقد نسب في «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص: ٤٩١) تصحيح الحديث إلى ابن العربي في «سراج المريدين»، المحفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠٣٤٨ ب).

(٦) «فزعوا» ليس في (ع). وعند «القرطبي»: ... وأن نفخة الفزع إنما تكون راجعة إلى نفخة الصعق؛ لأن الأمرين لا زمان لهما، أي فزعوا فزعًا ماتوا منه. «الجامع لأحكام القرآن» (١٣/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٧) «فدل» ليس في (ب).

(٨) «الجامع لأحكام القرآن» (١٣/ ٢٤٠)،

عَليهِ: أنهُ لا دِلالةَ في الحَديثَينِ المَذكُورَينِ عَلى عَدمِ النَّفخةِ الثَّالثةِ، غَايتهُ أنَّهما وسَائرَ الأحادِيثِ الوارِدةِ عَلى نَسقِها[١] ساكِتةٌ عَنها، ولا يَلزمُ مِن ذَلكَ عَدمُها، وكَذا لا دِلالةَ في ذِكرِ[٢] الاستِثناءِ بعَينهِ في المَوضِعين أنْ يَكونَ المَذكُورُ فيهما نَفخةً واحِدةً، وهَذا ظاهرٌ.

والصَّحيحُ عِندِي ما في القَولِ الأوَّلِ مِن أنَّ نَفخةَ الفزعِ غَيرُ نَفخةِ الصَّعقِ؛ لما مرَّ مِن دِلالةِ الحَديثِ المارِّ ذِكرهُ عَلى وُقوعِ صَعقةِ غَشيٍ يَومِ القِيامةِ غَيرِ صَعقةِ المَوتِ الحَادثةِ عِندَ نَفخةِ المَوتِ.

وقولُهُ عَليهِ السَّلامُ - عَلى مَا وَردَ في «الصَّحِيحَينِ» -: «فأكُونُ أوَّلَ مَن يُفيقُ»[٣] كالنصِّ عَلى أنَّهُ لا مَوتَ عِندَ نفخةِ الفَزعِ، إنَّما هُو غَشيٌ، فمَن قالَ: هيَ ثَلاثُ نَفخاتٍ؛ نَفخةُ الفَزعِ ثُمَّ نَفخةُ الصَّعقِ وهُو المَوتُ، ثمَّ نَفخةُ البَعثِ، فقَدْ أصابَ في[٤] الفَرقِ بَينَ نَفخةِ الصَّعقِ ونَفخةِ الفَزعِ، إلَّا أنَّهُ لم يُصبْ في زَعمِهِ أنَّ نَفخة الفَزعِ قَبلَ نَفخةِ الصَّعقِ[٥]، كيفَ وقَد دلَّ الحَديثُ المارُّ ذِكرهُ عَلى عُمومِ حُكمِ نَفخةِ[٦] الفَزعِ للأنبياءِ الَّذِينَ مَاتُوا قَبلَ نَفخةِ الصَّعقِ؛ أي: المَوتِ.

---

(١) في (ع): «نسقهما».

(٢) «ذكر» ليس في (ع).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) في (ع): «و».

(٥) واستبعده كذلك أبو السعود فقال: وأبعدُ مِن هذا ما قيل: إنَّ المرادَ بهذه النَّفخةِ نفخةُ الفزعِ التي تكونُ قبل نفخةِ الصَّعقِ، وهي التي أريدتْ بقوله تعالى ﴿ وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ مَّا لَهَا مِن فَوَاقٖ ﴾. «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٦/ ٣٠٤).

(٦) في (ع): «نفي».

قالَ القاضِي عِياضٌ: إنَّ صَعقةَ الفَزعِ بعدَ النَّشرِ حِينَ تَنشقُّ السَّماواتُ والأرْضُ[١]، وظَهرَ أنَّ النفخاتِ ثَلاثٌ بلْ أربعٌ:

نَفخةٌ يُميتُ اللهُ تَعالى بها جَميعَ المَخلُوقاتِ؛ كما جاءَ في الحَديثِ، وعِندَ ذَلكَ نِداءُ: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦] ويُنادِي عَلى ذَلكَ قَولهُ تَعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

ونَفخةُ البَعثِ كما نَطقَ بِهِ قَولهُ تَعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١].

ونَفخةُ الصَّعقِ وهِي نَفخةُ الفَزعِ بعَينِها كما نَطقَ بالأوَّلِ قَولهُ تَعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[٢].

ونَفخةُ الإفاقةِ كما قالَ تَعالى بعدَما ذَكرَ نَفخةَ الصَّعقِ: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾.

وقدْ عَرفتَ ما في زَعمِهِ[٣]: أنَّ نَفخةَ الصَّعقِ هِي نَفخةُ الفَزعِ بعَينِها، فتدبَّرْ.

***

---

(١) ثم قال: فتستقل معاني الأحاديث والآيات وتطرد على الوجه المفهوم. كما نقله الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي، ونقل رد القرطبي، وناقش بقية الأقوال. انظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٧/ ٣٥٧)، و«عناية القاضي وكفاية الراضي» (٧/ ٣٥١).

(٢) في هامش (ب): «وبالثَّاني قَولهُ تَعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾».

(٣) في (ب) كتب فوقها: «وهمه».

الآيةُ الثالثةُ: في سورةِ بَني إسرائيلَ

﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ﴾ نُصبَ بإضمارِ: اذكُرْ، أو ظَرفٌ لما دلَّ عَليهِ ما تقدَّمَ منهُ قَولهُ: ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ﴾ وقيلَ: هُو عَلى الإغراءِ، أي: احذَروا يَومَ نَدعُوا[1]، وقُرئ[2]: يَدعُوا[3] ويُدعَى، ويَدعُوا بقَلبِ الألِفِ وَاواً في لُغةِ مَن يَقولُ: افعَلوا[4] ويَجوزُ أنْ يُقالَ: إنَّها

(١) ينظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ٢٥٢)، و«التفسير البسيط» (١٣/ ٤٠٩ ـ ٤١٠). وقال أبو علي الفارسي: الظرف ها هنا بمنزلة إذا؛ لأنه لا يجوز أن يكون العامل فيه ما قبله من قوله: ﴿وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ﴾؛ لأنه فعل ماض، وليس العامل أيضًا يدعو؛ لأنه فعل مستقبل، فإذا لم يكن في هذا الكلام فعل ظاهر يتعلق به الظرف تعلق بما دلّ عليه قوله: ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلٗا﴾، كما أن قوله: ﴿قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢] على تقدير: أإذا متنا بعثنا، كذلك هاهنا يُجعل الظرفُ بمنزلة إذا، فيصير التقدير: إذا دُعي كل أناس لم يُظْلموا. وبمثله قال الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢١/ ٣٧٦)، وانظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٦٢)، ونقل هذه الأقوال أبو حيان، كما نقل بقية الأقوال التي تجعل من العامل في يوم: ما دل عليه قوله متى هو، أو فتستجيبون، أو هو بدل من يوم يدعوكم.. مضعفًا إياها غاية التضعيف. «البحر المحيط» (٧/ ٨٦). وانظر الأقوال العشرة فيها مع نسبتها وتوجيهها ومدى قوتها وضعفها في: «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (٧/ ٣٨٨).

(٢) قرأ زيد عن يعقوب (يَوْمَ يَدْعُو كُلَّ) بالياء مثل قراءة مجاهد والحسن وغيرهما. وقرأ الباقون (يَوْمَ نَدْعُوا) بالنون، ونسب ابن الجوزي قراءة «يوم يُدعى» بياء مرفوعة، وفتح العين، وبعدها ألف، «كلُّ» بالرفع إلى أبي عمران الجوني. «المبسوط في القراءات العشر» (ص: ٢٧٠)، و«زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٤٠).

(٣) عن الفراء قَالَ: وسألني هُشيم فقَالَ: هَلْ يجوز (يوم يدعوا كُلُّ أناس) روَوه عَن الْحَسَن؟ فأخبرته: أني لا أعرفه! فقال: قد سألتُ أهل العربية عَن ذَلِكَ فلم يعرفوه. «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١٢٧)، وانظر: «مفاتيح الغيب» (٢١/ ٣٧٦).

(٤) في (ع): «اقعوا». قال الشهاب: أصله (يدعي) كما في القراءة الأخرى فجيء به كذا على لغة من يقلب الألف في الآخر واوًا، فيقول في أفعى وهي الحية: أفعو، لكن هذه تكون في الوقف وهذه في =

عَلامةُ الجَمعِ كما في ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[١]، أو ضَميرُهُ، و﴿كُلّ﴾ بدلٌ منهُ، والنُّونُ مَحذُوفةٌ لقلّةِ المُبالاةِ بها، فإنَّها لَيسَتْ إلَّا عَلامةَ الرَّفعِ[٢]، وهُو قدْ يُقدَّرُ كما في يُدعَى[٣].

﴿كُلَّ أُنَاسٍ﴾ كلُّ جَماعةٍ مِن الإنسِ الأُناسُ[٤]، أصلُ النَّاسِ كرُخالٍ[٥] اسمُ

= الوصل، إما إجراء له مجرى الوقف، وإما لأنها لا تختص به كما نقل عن سيبويه، «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ٤٨ ـ ٤٩).

(١) يجوز أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ بدلاً من الواو في: (أسروا)، و(أسروا) عطف على ﴿ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾، ويكون من لغة من قال: قاموا إخوتك، وأكلوني البراغيث، وذكر ابن هشام ـ رحمه الله ـ أحد عشر وجهًا فيها: أن يكون بَدَلا من الْوَاو فِي (وأسروا)، أَو مُبْتَدأ خَبره إِمَّا (وأسروا) أَو قَول مَحْذُوف عَامل فِي جملَة الِاسْتِفْهَام أَي: يَقُولُونَ هَل هَذَا؟ وَأَن يكون خَبرًا لمَحْذُوف أَي هم الَّذين، أَو فَاعِلًا بأسروا، وَالْوَاو عَلامَة كَمَا قدمنَا، أَو بيقول محذوفًا، أَو بَدَلا من وَاو (استمعوه)، وَأَن يكون مَنْصُوبًا على الْبَدَل من مفعول (يَأْتِيهم)، أَو على إِضْمَار أذمّ أَو أَعنِي، وَأَن يكون مجرورًا على الْبَدَل من النَّاس فِي ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾، أَو من الْهَاء وَالْمِيم فِي ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾. انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٢٦٧)، و«مغني اللبيب» (ص: ٤٧٩ ـ ٤٨٠) وانظر: «شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو» (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨)، و«شرح قواعد الإعراب» (١/ ٤٥).

(٢) هو في «الكشاف» (٢/ ٦٨٢)، وناقش الشهاب كون النون قد حذفت؛ لقلة المبالاة بها، في حاشيته: «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ٤٩).

(٣) في (ع) «يدعي»، وكذا في «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٦٢).

(٤) في (ع): «أي لأناس» بدل «الأناس».

(٥) في «العين» (٤/ ٢٥٠): والرخال بالضم لا غير، هو الأنثى من أولاد الضأن. وعند الزمخشري: والأناس، اسم جمع غير تكسير، نحو. رخال وتناء وتوام وأخوات لها. ويجوز أن يقال: إن الأصل الكسرة والتكسير، والضمة بدل من الكسرة، كما أبدلت في نحو. سكارى وغيارى من الفتحة. «الكشاف» (٢/ ١٦٩).

جمعٍ، إذ لـمْ يَثبُتْ فُعال فـي أبنيةِ الجَمـعِ[١]، حُذفتْ هَمزتـهُ تَخفِيفاً كما قيـلَ: لَوقةٌ ألوقةٌ[٢].

﴿بِإِمَٰمِهِمۡ﴾ بمَن ائتمُّوا بهِ مِن نبيٍّ[٣]..............................

(١) قال سيبويه: لم نر فعيلًا ولا فعالًا ولا فعالًا ولا فُعالًا يكسّرون مذكّراتٍ على أفعلٍ. ليس ذا لهنَّ طريقةً يجرين عليها في الكلام. ومثل ذلك: توأمٌ وتؤامٌ، كأنهم كسروا عليه تئمٌ، كما قالوا: ظئرٌ وظؤارٌ، ورخلٌ ورخالٌ.

وليس في كلام العرب: شيء جمع على فعال إلا نحو عشرة أحرف: عراق جمع عرق، وهو اللحم على العظم، ورُخال جمع رِخل من أولاد الضأن، ورُباب جمع رُبى من الشاء أي نفساء، يقال: شاة رُبى، وبقرة رغوث، وفرس نتوج، وناقة عائذ، وامرأة نفساء، وتؤام جمع توأم، وغلامان توأمان، والجمع توأمون إذا جمعته جمع سلامة، وتؤام في التكسير. «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٦١٧)، و«ليس في كلام العرب» لابن خالويه (ص: ١٥١).

(٢) في (ع): «الفرقة في ألوقة» بدل «لوقة ألوقة». قال ابن جني: وتوهم قوم أن الألوقة ـ لما كانت هي اللوقة في المعنى، وتقاربت حروفهما ـ من لفظها، وذلك باطل؛ لأنه لو كانت من هذا اللفظ لوجب تصحيح عينها إذ كانت الزيادة في أولها من زيادة الفعل والمثال مثاله فكان يجب على هذا أن تكون ألوقة كما قالوا في أثوب وأسوق وأعين وأنيب بالصحة؛ ليفرق بذلك بين الاسم والفعل، وهذا واضح. وإنما الألوقة فعولة، من تألق البرق إذا لمع وبرق واضطرب، وذلك لبريق الزبدة واضطرابها. وفي شرح التسهيل: لو صحَّ كون الناس مُفرَّعاً على أناس لم يجز أن يحمل عليه غيره، لأن الحمل عليه زيادة في الشذوذ، وتكثُّر من مخالفة الأصل دون سبب يلجئ إلى ذلك، فكيف والصحيح أنّ ناساً وأناساً لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفتين، إحداهما أنس، والأخرى نوس. كما أن ألوقة ولُوقة من مادتين مختلفتين، وهما اسمان لتمر معجون بزبد أو سمن. وكما أن أوقية ووقية بمعنى واحد وأحدهما من أوق، والآخر من وقى، وأمثال ذلك كثيرة، وأما ادّعاء نقل حركة همزة الإله إلى اللام فأحق بالبطلان لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه. «الخصائص» (١/ ١١)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١٧٨).

(٣) عن مجاهد وقتادة، «تفسير الطبري» (١٧/ ٥٠٢).

أو مُقدَّمٍ في الدِّينِ أو كِتابٍ[1] أو دِينٍ[2].

وقيلَ: بكِتابِ أعمَالهمْ[3]، فإنَّهُ يُرجعُ إليهِ في تَعرُّفِ الأعمالِ، ويردُّهُ[4]: أنَّ المَدعوَّ إلى كِتابِ الأعمالِ كلُّ واحدٍ مِن آحادِ الإنسِ لا كُلُّ جَماعةٍ منهُ لعَدمِ اشتِراكِ بينَ الاثنَينِ في كِتابٍ واحدٍ.

وقيلَ: (بأمَّهاتهمْ) جَمعُ أمٍّ، كخِفافٍ في جَمعِ خفٍّ، والحِكمةُ في ذَلكَ إجلالُ

---

(١) وهو قول الضحاك وابن زيد: ﴿بِإِمَٰمِهِمۡ﴾، أي: بكتابهم الذي أنزل عليهم، وعلى هذا التقدير ينادى في القيامة: يا أهل القرآن يا أهل التوراة يا أهل الإنجيل. «مفاتيح الغيب» (٢١/ ٣٧٦).

(٢) في هامش (ب): «قالَ الإمامُ القُرطُبيُّ: ورُويَ عنِ النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ... إلخ. وُجدَ هَذا الكَلامُ في ظَهرِ هَذهِ الصَّحيفةِ فلمْ يُكتبْ». وفي (ع): ذُكرتْ في الأصلِ بكامِلها وستَأتي في الصَّفحةِ الَّتي تَليها. وفي «حاشية الكشاف» قال محمود: ﴿بِإِمَٰمِهِمۡ﴾ معناه: بمن ائتموا به من نبي أو كتاب أو دين... إلخ» قال أحمد: ولقد استبدع بدعاً لفظًا ومعنًى، فإن جمع الأم المعروف أمهات، أما رعاية عيسى عليه السلام بذكر أمهات الخلائق ليذكر بأمه، فيستدعي أن خلق عيسى من غير أب غميزة في منصبه، وذلك عكس الحقيقة، فإن خلقه من غير أب كان آية له، وشرفًا في حقه، والله أعلم. وأولى الأقوال بالصواب كما في «تفسير الطبري»، قول من قال: معنى ذلك: ﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۢ بِإِمَٰمِهِمۡ﴾: الذي كانوا يقتدون به، ويأتمون به في الدنيا؛ لأن الأغلب من استعمال العرب الإمام فيما ائتم واقتدي به، وتوجيه معاني كلام الله إلى الأشهر أولى، ما لم تثبت حجة بخلافه يجب التسليم لها. «تفسير الطبري» (١٧/ ٥٠٣)، و«الكشاف» (٢/ ٦٨٢).

(٣) في الطبري عن الحسن، وهو قول الربيع وأبي العالية كما عند الرازي، والدليل على أن هذا الكتاب يسمى إمامًا قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ [يس: ١٢] فسمى الله تعالى هذا الكتاب إمامًا، وتقدير الباء على هذا القول بمعنى مع، أي: ندعو كل أناس ومعهم كتابهم، كقولك: ادفعه إليه برمته، أي: ومعه رمته. «تفسير الطبري» (١٧/ ٥٠٢)، و«مفاتيح الغيب» (٢١/ ٣٧٦).

(٤) في هامش (ب): «إنَّما لمْ يَقلْ أصلُ التَّفسِيرِ مَردُودٌ بهِ إذ لا دِلالةَ فيهِ عَلى عَدمِ الدَّعوةِ مرَّةً أُخرَى بأمَّهاتِهمْ».

عِيسَى عَليهِ السَّلامُ وإظهَارُ شَرفِ الحَسنِ والحُسينِ رَضِيَ اللهُ عَنهُما، وأنْ لا يَفتضِحَ أولادُ الزِّنا[١]، ويردُّه أيضاً ما أشَرنا إليهِ آنِفاً مِن أنَّ كلَّ أمٍّ لَيستْ ممَّا يَشترِكُ[٢] فيها جَماعةٌ مِن الإنسِ.

ثمَّ إنَّ ثَالثَ ما ذُكرَ مِن وُجوهِ الحُكمِ مَردُودٌ بما ذُكرَ في «الصَّحيحَينِ» مِن الحَديثِ الدالِّ عَلى أنَّ النَّاسَ يُدعَونَ في الآخِرةِ بأسمائِهمْ وأسماءِ آبائِهمْ[٣].

قالَ الإمَامُ القُرطُبيُّ: في الحَديثِ الصَّحيحِ عنِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُما قالَ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «إذا جَمعَ اللهُ الأوَّلينَ والآخِرينَ يَومَ القِيامةِ يُرفعُ لكلِّ غادرٍ لِواءٌ يَومَ القِيامةِ فيُقالُ: هَذهِ غَدرةُ فلانِ بنِ فلانٍ» خرَّجهُ مُسلِمٌ والبُخاريُّ. فقَولُهُ: هَذهِ غَدرةُ فلانِ بنِ فُلانٍ، دَليلٌ عَلى أنَّ النَّاسَ يُدعَونَ في الآخِرةِ بأسمائِهمْ وأسماءِ آبائهمْ[٤].

وقالَ في تَفسيرِ قَولهِ تَعالى: ﴿يَوۡمَ يَدۡعُوكُمۡ فَتَسۡتَجِيبُونَ بِحَمۡدِهِۦ﴾، الدُّعاءُ: النِّداءُ إلى المَحشَرِ بكَلامٍ يَسمعهُ الخَلائقُ، يدعُوهمُ اللهُ تَعالى فيهِ بالخُروجِ، وقِيلَ: بالصَّيحةِ الَّتي يَسمعُونها فتكونُ دَاعيةً لهمْ إلى الاجتِماعِ في أرْضِ القِيامةِ[٥].

---

(١) ومن بدع التفاسير: أن الإمام جمع أمّ، وأن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم، وأن الحكمة في الدعاء بالأمهات دون الاباء رعاية حق عيسى عليه السلام، وإظهار شرف الحسن والحسين، وأن لا يفتضح أولاد الزنا. وليت شعري أيهما أبدع؟ أصحة لفظه أم بهاء حكمته؟ قاله الزمخشري. «الكشاف» (٢/ ٦٨٢).

(٢) في (ع): «أن الكلام مما يشترك» بدل «أن كل أم ليست مما يشترك».

(٣) سيأتي ذكره عما قليل.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» (١٠/ ٢٩٧-٢٩٨).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» (١٠/ ٢٧٥).

قالَ عَليهِ السَّلامُ: «إنَّكمْ تُدعَونَ يَومَ القِيامةِ بأسمائكُمْ وأسماءِ آبائِكمْ فأحسِنوا أَسماءَكمْ»[١].

قالَ الإمَامُ القُرطبيُّ: ورُويَ عنِ النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ في قَولهِ تَعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ فقالَ: كلٌّ يُدعَى بإمامِ زَمانهمْ وكِتابِ ربِّهمْ وسنَّةِ نبيِّهمْ، فيَقولُ: هاتُوا متَّبِعي إبراهيمَ، هاتُوا مُتبِعِي[٢] مُوسَى، هاتُوا مُتبِعي عِيسى، هاتُوا مُتبِعي الشَّيطانِ، هاتُوا مُتبعِي رُؤساءِ الضَّلالةِ، إمَامِ هُدىً، وإمامِ ضَلالةٍ[٣].

﴿فَمَنْ أُوتِيَ﴾ أي: مِن المَدعوِّينَ ﴿كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ أي: كِتابَ عَملِهِ، وفيهِ دِلالةٌ عَلى أنَّ الدَّعوةَ المَذكُورةَ؛ لإعطاءِ كلٍّ مِن المَدعوِّينَ كِتابَ عَملِهِ، فالفاءُ للتَّعقِيبِ.

وأما الدِّلالةُ فيها عَلى أنَّ المُرادَ منَ الإمَامِ كِتابُ العَملِ كما توهَّمهُ صَاحبُ «التَّيسِيرِ» فغَيرُ ثابتةٍ[٤] ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ أورَدهُ جَمعاً عَلى مَعنَى مَن[٥]، وقدْ حُملَ عَلى

---

(١) «مسند أحمد» ط الرسالة (٣٦/ ٢٣) من حديث أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم، فأحسنوا أسماءكم» قال المحقق: إسناده ضعيف لانقطاعه، فإن عبد الله بن أبي زكريا لم يسمع من أبي الدرداء. عفان: هو ابن مسلم، وهشيم: هو ابن بشير السلمي، وداود بن عمرو: هو الأودي.

(٢) قوله: «إبراهيم، هاتوا متبعي» ليس في (ع).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (١٠/ ٢٩٧).

(٤) في (ع): «ثابت».

(٥) «الكشاف» (٢/ ٦٨٢) وكذا «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٢/ ٢٧٠)، وقال السمين: قوله: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ﴾ يجوز أن تكونَ شرطيةً، وأن تكونَ موصولةً، والفاءُ لشَبَهه بالشرط، وحُمِل على اللفظِ أولاً في قوله: ﴿أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ فأُفرِد، وعلى المعنى ثانيًا في قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾، فَجُمِع. «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (٧/ ٣٩١).

اللَّفظِ أَوَّلاً فأُفردَ[1] في قَولِهِ تَعالى: ﴿كِتَٰبَهُۥ﴾ وفي قَولِهِ:[2] ﴿بِيَمِينِهِۦ﴾.

﴿يَقۡرَءُونَ كِتَٰبَهُمۡ﴾؛ لكَمالِ صَحوِهِمْ ووُفورِ عَقلِهِمْ، والَّذِين يُؤتَونَ كِتابهمْ بشِمالهِمْ فهُم لتَحيُّرِهِمْ وتَردُّدِهِمْ لا يقرؤن كِتابهم[3]، وأشَارَ إلَيهِ في قَولِهِ ﴿وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ﴾ حَيثُ لم يَذكر[4] القِراءةَ فيهِ، ويُؤيِّدُ هَذهِ الإشَارةَ تَعلِيقُ القِراءةِ عَلى إتيَانِ الكِتابِ باليَمينِ، وفي قَولِهِ: ﴿يَٰلَيۡتَنِي﴾ دِلالةٌ ظَاهرةٌ عَلى انطِلاقِ لِسانهمْ وعَدمِ احتِباسِها عَنِ التكلُّمِ، فلا وَجهَ لما قِيلَ[5].

وتَعليقُ القِراءةِ بإتيانِ الكِتابِ باليَمينِ يدُلُّ عَلى أنَّ مَن أُوتِي كِتابهُ بشِمالهِ إذا اطَّلعَ عَلى ما فيهِ غَشِيهِمْ مِن الخَجلِ والحَيرةِ ما يَحبسُ ألسِنتهمْ عنِ القِراءةِ؛ ولذَلكَ لم يَذكُرهمْ مَع أنَّ قَولهُ تَعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ مُشعرٌ بذَلكَ؛ فإنَّ الأعمَى لا يَقرأُ الكِتابَ، والمَعنَى: ومَن كانَ في هَذهِ

---

(١) في (ع): «فرد».

(٢) «وفي قوله» ليس في (ع).

(٣) «لطائف الإشارات» (٢/ ٣٦٢).

(٤) في (ع): «تذكر».

(٥) لعله يعني الزمخشري، وقد قال: فإن قلت: لم خص أصحاب اليمين بقراءة كتابهم؟ كأن أصحاب الشمال لا يقرؤون كتابهم؟ قلت: بلى، ولكن إذا اطلعوا على ما في كتابهم، أخذهم ما يأخذ المطالب بالنداء على جناياته، والاعتراف بمساويه، أما التنكيل به والانتقام منه، من الحياء والخجل والانخزال، وحبسة اللسان، والتتعتع، والعجز عن إقامة حروف الكلام، والذهاب عن تسوية القول، فكأن قراءتهم كلا قراءة. وأما أصحاب اليمين فأمرهم على عكس ذلك، لا جرم أنهم يقرؤون كتابهم أحسن قراءة وأبينها، ولا يقنعون بقراءتهم وحدهم حتى يقول القارئ لأهل المحشر: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾. «الكشاف» (٢/ ٦٨٢).

الدُّنيا أعمَى القَلبِ لا يُبصِرُ رُشدهُ كانَ في الآخِرةِ أعمَى لا يَرى طَريقَ النَّجاةِ[١].

ثمَّ إنَّ مَبنى الإشعَارِ المَذكُورِ عَلى أنْ يَكونَ المُرادُ مِن الأعمَى في قَولِهِ: ﴿فَهُوَ فِي ٱلْأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ أعمَى البَصرِ[٢]، ويردُّهُ ما رُويَ[٣]: أنَّهُ لما نَزلتْ هَذهِ الآيةُ جَاءَ عَبدُ اللهِ بنُ أمِّ مَكتومٍ إلى رَسولِ اللهِ ﷺ، وقالَ: يا رَسولَ اللهِ! أنا في الدُّنيا أعمَى أفأكُونُ في الآخِرةِ أعمَى؟ فأنزَلَ اللهُ تَعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾[٤] فإنَّهُ صَريحٌ في أنَّ المُرادَ مِن الأعمَى المَذكُورِ أعمَى القَلبِ.

وإنْ شِئتَ زِيادةَ تَحقِيقٍ في أنَّ كلَّ واحدٍ مُؤمِناً كانَ أو كافِراً، قارِئاً كانَ أو أُميّاً[٥] يقرأُ كِتابهُ يَومَ القِيامةِ فاستَمع ما نَتلُو عَليكَ:

---

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٦٢).

(٢) والقول الثاني قاله الرازي: أن يحمل العمى الثاني على عمى العين والبصر، فمن كان في هذه الدنيا أعمى القلب، حشر يوم القيامة أعمى العين والبصر، كما قال: ﴿وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ۝١٢٤ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ۝١٢٥ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٤-١٢٦] وقال: ﴿وَنَحۡشُرُهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ عُمۡيٗا وَبُكۡمٗا وَصُمّٗا﴾ [الإسراء: ٩٧] وهذا العمى زيادة في عقوبتهم والله أعلم. «مفاتيح الغيب» (٢١/ ٣٧٨).

(٣) أشار الشهاب إلى وجه تمريض البيضاوي للنص بأنه لم يثبت عنده؛ لأنّ ابن أم مكتوم رضي الله عنه لا يخفى عليه مثله، لا لأن التخصيص يأباه المقام والسياق؛ لأن خصوص السبب لا يخصص. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ٣٠٢).

(٤) نَزَلَتْ في عَبْد الله بن زائدة يَعْني ابن أم مكتوم. انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٨/ ٢٤٩٨)، و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (٧/ ٢٧)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٢/ ٧٧)، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٢/ ٦٤٣).

(٥) في (ع): «أو غير قارئ» بدل «أو أمياً».

قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ أرادَ بالطَّائرِ حظَّهُ مِن الخَيرِ والشَّرِّ كأنَّهُ طِيرَ إلَيهِ مِن عُشِّ الغَيبِ، ووكْرِ[1] القَدر[2]، وخَصَّ العُنُقَ بالإضَافةِ إلَيهِ مِن بَينِ سائرِ الأعضَاءِ؛ لأنَّ فيها يَكونُ الزَّائنُ مِن القَلائدِ والأطواقِ والشائنِ مِنَ الأغلالِ والأوهَاقِ[3]، فاستُعيرَ لمحلِّ إلزامِ الخَيرِ والشرِّ[4].

﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا﴾ هَيكلاً مُصوَّراً بصُورِ أعمَالِهِ ﴿يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾؛

---

(١) في النسختين: «وذكر» بدل «ووكر»، ولعل الصواب المثبت، وانظر: «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ١٤).

(٢) قال الشهاب: وما قدّر له كأنه طير إليه من عش الغيب ووكر القدر، إشارة إلى ما ذكره الزمخشري في سورة النمل من أنهم كانوا يتفاءلون بالطير ويسمونه زجراً... فلما نسبوا الخير والشر إلى الطائر استعير استعارة تصريحية لما يشبههما من قدر الله وعمل العبد؛ لأنه سبب للخير والشرّ.. وفي كلامه ما يشعر بأن فيه استعارة تصريحية كالمكنية التي يلزمها التخييلية بتشبيه الغيب والقضاء والقدر بوكر وعش، وهو مقر الطائر الذي يختفي فيه، ولا يخفى ما فيه من اللطف. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٦/ ١٤).

(٣) «جمهرة اللغة» (٢/ ٩٨٠) (مادة: قوه): والوهق: الحبل الذي يطرح في أعناق الدواب حتى تؤخذ، والجمع أوهاق. وانظر: «المحكم» (٤/ ٣٩٢).

(٤) قال الطبري: فإن قال قائل: وكيف قال: ﴿أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ إن كان الأمر على ما وصفت، ولم يقل: ألزمناه في يديه ورجليه أو غير ذلك من أعضاء الجسد؟ قيل: لأن العنق هو موضع السمات، وموضع القلائد والأطوقة، وغير ذلك مما يزين أو يشين، فجرى كلام العرب بنسبة الأشياء اللازمة بني آدم وغيرهم. وقال الزجاج: وكما يقال للإنسان إثمي في عنقك، وإنما يقال للشيء اللازم له: هذا في عنق الإنسان، أي لزومه له كلزوم القلادة له من بين ما يلبس في العنق. وهو تصوير لشدة اللزوم وكمال الارتباط وعلى ذلك جاء قوله: إن لي حاجة إليك فقال: بين أذني وعاتقي.
«تفسير الطبري» (١٧/ ٣٩٨)، و«معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣/ ٢٣٠)، و«الهداية الى بلوغ النهاية» (٦/ ٤١٥٨)، و«روح المعاني» (٨/ ٣١).

لظُهورِ تِلكَ الهَيئاتِ فيهِ بالفِعلِ مُنفَصلةً لا مُنطَويةً كما كَانتْ قبلَ ذَلكَ عِندَ كونِها فيهِ بالقوَّةِ[1].

﴿ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ ﴾ عَلى إرادَةِ القَولِ فيَقرأهُ قارِئاً كانَ أو غَيرَ قارِئ؛ لأنَّ الأعمالَ هُناكَ مُتمثِّلةٌ بصُورِها وهَيئاتها يَعرِفُها كلُّ أحدٍ، لا عَلى سَبيلِ الكِتابةِ بالحُروفِ فلا يَعرِفَها الأميُّ[2]، وهَذا وَجهُ ما رُوِيَ عَن قَتادةَ: يقرأُ ذَلكَ اليَومَ مَن لمْ يَكنْ في الدُّنيا قارِئاً[3].

﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ أي: لا يُنقصُونَ عمَّا يَستحقُّونَ مِنَ الجَزاءِ، وإنْ كانَ شَيئاً حقِيراً يسِيراً مِقدارَ ما يفتِلهُ الشَّخصُ بَينَ أصابِعهِ[4] مِن صِماخهِ مِن[5] الوَسخِ[6]، وقيلَ: الفَتيلُ هُو الَّذي يَكونُ في شقِّ النَّواةِ[7].

* * *

(١) نقل القاسمي عن القاشانيّ قوله: ﴿كِتَٰبًا﴾ هيكلاً مصورًا يصوّر أعماله، ﴿يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ لظهور تلك الهيئات فيه بالفعل مفصلة، لا مطويًا كما كان عند كونها فيه بالقوة. «محاسن التأويل» (٦/ ٤٤٩).

(٢) القاسمي عن القاشانيّ. «محاسن التأويل» (٦/ ٤٤٩).

(٣) «تفسير يحيى بن سلام» (١/ ١٢١)، و«تفسير البغوي» (٣/ ١٢٤).

(٤) «بين أصابعه» ليس في (ع).

(٥) «صماخه من» ليس في (ب).

(٦) وفي الفتيل قولان: يقال: هو الذي في بطن النواة، ويقال: هو الذي تفتله بين إصبعيك من الوسخ، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾. «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ٢٥٦)، وانظر: «الصحاح» (٥/ ١٧٨٨)، و«المفردات في غريب القرآن» (ص: ٦٢٣).

(٧) الفتيل: ما يخرج من شق النواة، وَهَذِه الأَشْيَاء تضرب كلها أمثالاً للشَّيء التافه الحقير القليل، أي: لا يُظلمون قَدرها. «جمهرة اللغة» (١/ ٤٠٥)، و«تهذيب اللغة» (١٤/ ٢٠٦).

الآية الرابعة: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ﴾ [الزلزلة: ٦]

عَن مَخارِجهِمْ مِن القُبورِ إلى المَوقفِ ﴿أَشْتَاتًا﴾ مُتفرِّقينَ، واحدُها شَتٌّ، أي: مُتفرِّقٌ[1]، ﴿لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾ نَفسُ العَملِ يُتصوَّرُ ويُرى، ثُمَّ يُجزى عَليهِ عَلى ما دلَّ عَليهِ قولُهُ تَعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ (٣٩) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ (٤٠) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ﴾ [النجم: ٣٩ ـ ٤١].

وقدْ قالَ المُفسِّرونَ ـ عَلى وِفقِ ما وَرد بِهِ الآثارُ في تَفسِيرِ قَولهِ تَعالى: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ [الأنعام: ٣١] ـ: إنَّ المُؤمنَ إذا خَرجَ مِن قَبرهِ استَقبلهُ شيءٌ هُو أحسَنُ الأشياءِ صُورةً، وأطيبُها رِيحاً، ويَقولُ: أنا عَملكَ الصَّالحُ طالَما رَكبتُكَ في الدُّنيا فاركَبنِي أنتَ اليَومَ، فذَلكَ قَولهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥] قالُوا: رُكباناً[2].

وقدْ قالَ عَليهِ السَّلامُ: «عظِّمُوا ضَحاياكُمْ فإنَّها عَلى الصِّراطِ مَطاياكُمْ»[3]، وأنَّ الكافِرَ إذا خَرجَ مِن قَبرهِ استَقبلَهُ شَيءٌ هُو أقبحُ الأشيَاءِ صُورةً وأخبثُها رِيحاً فيَقولُ: أنا عَملُكَ الفاسِدُ طالَما رَكِبتَنِي في الدُّنيا[4] فأنا أرْكبكَ اليَومَ، فذَلكَ قَولهُ تَعالى: ﴿وَهُمْ

---

(١) «إصلاح المنطق» (ص: ٢٦٥).

(٢) «قالوا ركباناً» ليس في (ب). وهو كذلك في «التفسير الوسيط» للواحدي (٢/ ٢٦٤) أي: ركبانًا.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: لم أره، وقال معناه: إنها تكون مراكب المضحين. وقيل: إنها تسهل الجواز على الصراط. قال ابن الصلاح: هذا الحديث غير معروف ولا ثابت فيما علمناه، انتهى. وقد أشار ابن العربي إليه في «شرح الترمذي» بقوله: ليس في فضل الأضحية حديث صحيح، ومنها قوله: «إنها مطايكم إلى الجنة». قلت: أخرجه صاحب «مسند الفردوس» من طريق ابن المبارك، عن يحيى بن عبيد الله بن موهب، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه: «استفرهوا ضحاياكم؛ فإنها مطاياكم على الصراط»، ويحيى ضعيف جدًا. «التلخيص الحبير» (٤/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).

(٤) «في الدنيا» ليس في (ب).

﴿يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡ﴾[1]، فالمرئيُّ نَفسُ العَملِ، ومَن غَفلَ عَن هَذا صَرفهُ عَن ظَاهرِهِ في تَفسِيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿لِّيُرَوۡاْ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ وقالَ: جَزاءَ أعمالِهِمْ[2].

﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ﴾ مِقدارَ نَملةٍ صَغيرةٍ[3] ﴿خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾ أي: يَرى نَفسَ ذَلكَ العَملِ الخَيرِ ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ أي: يَرى نَفسَهُ ذَلكَ العَملَ[4] الشَّرَّ ثمَّ يُجعلُ خَيرُ الكَافرِ ﴿هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣][5].

---

(١) «تفسير الطبري» (١١/ ٣٢٧)، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٣/ ٢٦٣).

(٢) قال ابن عباس: ليروا جزاء أعمالهم، وقال الرازي: رؤية أعمالهم مكتوبة في الصحائف أقرب إلى الحقيقة من رؤية جزاء الأعمال. «التفسير البسيط» (٢٤/ ٢٢٨)، و«الوجيز» (ص: ١٢٢٤)، و«التفسير الوسيط» (٤/ ٥٤٢)، و«مفاتيح الغيب» (٣٢/ ٢٥٦)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٣٣٠)، و«مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٣/ ٦٧٠).

(٣) «تفسير مقاتل بن سليمان» (٤/ ٧٩٢)، ونقل الطبري عن ابن عباس تفسيره: رأس نملة حمراء. وقال الشَّافِعِي رحمه الله: وجدت قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ فكان مثقال ذرة قليلاً، وقد جعل الله تعالى لها حكمًا يرى في الخير والشر، ورأيت قليل مال الآدميين وكثيره سواء، يقضي بأدائه على من أخذه غصبًا، أو تعدياً، أو استهلكه، ووجدت ربع دينار قليلاً، وقد يُقطع فيه، ووجدت مائتي درهم قليلًا وفيها زكاة، وذلك قد يكون قليلًا، فكل ما وقع عليه اسم قليل، وقع عليه اسم كثير. انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ٣٦٠)، و«تفسير الإمام الشافعي» (٣/ ١٤٥٧ ـ ١٤٥٨)، و«الكشاف» (٣/ ٥٦٨)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٢/ ٩٠).

(٤) «العمل» ليس في (ع).

(٥) قال الزجاج: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾. أي يرى المجازاة عليه؛ لأن رؤية فعله الماضي لا فائدة فيه. ولا يرى لأنه قد مضى. وقال الراغب: وقيل: لما أراد أن ينبّه أن الإنسان لا يُبخس حظه فيما يفعل من خير، ولا يُزاد عليه في جزاء ما يفعل من شر، ذكر نفس الفعل دون الجزاء؛ تنبيهًا له أن فعله مستوفى بالجزاء، حتى كأنه هو، كقولك: زيد هو أبوه بعينه، إذا أريد المبالغة في التشبيه به. «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١/ ٢٨٧)، و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٢/ ٥١٨).

قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] أي: غُباراً مُفرَّقاً لا يُمكِنُ جَمعهُ، وهُو تَصويرٌ لجَعلِهِ لا يتَهيَّأُ لهُ الاجتِماعُ، ولا يَقعُ بها الانتِفاعُ لا قُدومَ ثمَّةَ، ولا ما يُناسِبهُ، لكِنْ شبَّهَ حالَهُمْ في أعمَالهِمْ الَّتِي عَملُوها في كُفرِهِمْ، وسمَّوها مَكارِمَ؛ كقِرى الضَّيفِ، وصِلةِ الرَّحمِ، وإغاثةِ المَلهُوفِ، وفكِّ الأسِيرِ وأمثالِها، بحالِ مَن استَعصَى سُلطَاناً، وخَالفهُ فقدِمَ إلى ما عَملَ واقتَنى وجَمعَ فمزَّقهُ وأبطَلَهُ، ولمْ يَترُكْ لها عَيناً ولا أثَراً، وشبَّهَ أعمالَهمْ المُحبَطةَ في حَقارتِها وعَدمِ نَفعِها وقلةِ الاعتِدادِ بها بالهَباءِ[1]، ثمَّ بالمُنتَشِرِ[2] المُتفرِّقِ منهُ الَّذِي لا يُمكِنُ جمعهُ ونَظمهُ[3]، وذَلكَ ـ أي: إبطالُ حَسناتِهِمْ بعدَما رَأوها وتَوقَّعوا مِنها النَفعَ ـ أشدُّ إيجاعاً لهمْ وإيلاماً.

ويَغفرُ شرَّ المُجتنِبِ عنِ الكَبائرِ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] وذَلكَ ـ أي: العَفوُ والمَغفِرةُ بعدَما رأوا سيِّئاتهمْ، وخَافوا عَن[4] ضَررِها ـ أوقعُ في نُفوسِهمْ إفضَالاً وإنعَاماً، فكلٌّ مِن لَفظَي العامِ في المَقامَينِ عَلى صرافةِ عُمومِهِ غَيرُ مُنصرِفٍ عنِ الظَّاهرِ المُتبادِرِ.

ومَن زَعمَ أنَّ المَرئيَّ مِن جزاءِ الأعمالِ لا نَفسُها ثمَّ[5] قالَ: ولعلَّ حَسنةَ الكافرِ

---

(١) قال الزمخشري: ليس هاهنا قدوم ولا ما يشبه القدوم، ولكن مثلت حال هؤلاء وأعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم، وإغاثة ملهوف، وقرى ضيف، ومنّ على أسير، وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه، فقدم إلى أشيائهم، وقصد إلى ما تحت أيديهم فأفسدها ومزقها كل ممزق. «الكشاف» (٣/ ٢٧٤).

(٢) في هامش (ب): «بالمنثر». وفي (ع): «بالمنتشر».

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ١٢٢).

(٤) في (ع): «من».

(٥) قوله: «زعم أن المرئي...» إلى هنا ليس في (ع).

وسيئةَ المُجتَنَبِ عِن الكَبائرِ تُؤثِّرانِ في نقصِ الثَّوابِ والعِقابِ[١]؛ فقَد زَعمَ أنَّ المَرئيَّ جَزاءُ الأعْمالِ لا نَفسُها ثَمَّ، فقَد كثرَ الخِطاب في كلٍّ مِن مَقامَي كلامِهِ[٢]:

أمَّا الأوَّلُ؛ فلأنَّهُ خالَفَ فيهِ نصَّ الكِتابِ الدَّالَّ عَلى حُبوطِ خَيرِ[٣] الكَافرِ، وعَلى أنَّ لا أثرَ لهُ في الآخِرةِ حَيثُ كانَ: ﴿هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ وشبَّهَ بالسَّرابِ في عَدمِ النَّفعِ بهِ لا مِن جِهةِ الإفْضاءِ إلى الثَّوابِ ولا مِن جِهةِ[٤] الإنْجاءِ عَن شِدَّةِ العِقابِ[٥].

وقولهُ تَعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ﴾ صَريحٌ في أنْ لَيسَ لهم تَخفِيفُ العَذابِ.

والعَجبُ أنَّ القَائلَ المَذكُورَ معَ قَولهِ ثمَّةَ بتَخفِيفِ العَذابِ في حقِّ الكفَّارِ، قالَ

---

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٣٣٠).

(٢) وردَّ أبو السعود قول من قال: مِنْ أن حسنةَ الكافرِ تؤثرُ في نقصِ العقابِ بقوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ١٨٩).

وأيّد في «حاشية الشهاب» قوله: (ولعل حسنة الكافر... إلخ) بحديث أبي طالب، وصحح ما ورد في الانتصاف من كون حسنات الكافر لا يثاب عليها، ولا ينعم بها. وأما تخفيف العذاب بسببها فغير منكر، وقد ورد في الأحاديث الصحيحة أن حاتمًا يخفف الله عنه؛ لكرمه، لكنه قيل على المصنف رحمه الله تعالى: إنه نسي ما قدّمه في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣] وفي تفسير قوله: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [هود: ١٦] وهو المصرّح به في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ وبه صرّح المصنف رحمه الله تعالى أيضًا؛ لأن أعمال الكفرة محبطة. «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٨/ ٣٨٨-٣٨٩).

(٣) في (ع): «عمل» وفي هامشها: «خير».

(٤) قوله: «الإفضاء إلى الثواب ولا من جهة» ليس في (ع).

(٥) في (ع): «الإنجاء والعقاب» بدل «الإنجاء عن شدة العقاب».

هُنا: بلْ كُلَّما خبَتْ زِيدَ إسعَارُهم[١]، ثمَّ إنَّهُ لمْ يَدرِ أنَّ قَولهُ تَعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَهُمْ سَعِيرًا﴾ وردَ في حقِّ المُشرِكينَ لا في مُطلقِ الكَافرِ[٢]، فلا مُتمسَّكَ[٣] لهُ فيهِ هَهنا، فافهَمْ!

وأمَّا في الثَّاني؛ فلأنَّهُ خَالفَ فيهِ نصَّ الحَديثِ الصَّحيحِ، وهُو ما رَوى أبو أيُّوبَ الأنصَاريُّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ وقَالَ: كانَ رَسولُ اللهِ ـ ﷺ ـ وأبو بكرٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ يَتغدَّيانِ إذ أنزلتْ عَليهِ ـ عَليهِ السَّلامُ ـ هَذهِ الآيةُ ـ أعنِي قولَهُ تَعالى ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ الآية ـ فأمسَكَ رَسولُ اللهِ ـ عَليهِ السَّلامُ ـ يدَهُ عنِ الطَّعامِ، ثُمَّ قالَ: «مَن عَملَ مِنكمْ خَيراً في الدُّنيا يَرهُ[٤] جَزاءهُ في الآخِرةِ ومَن عَملَ مِنكمْ شرَّاً يرهُ[٥] في الدُّنيا مُصيباتٍ وأمراضاً، ومَن يَكنْ فيهِ مِثقالُ ذَرةٍ مِن خَيرٍ يَدخلِ الجنَّةَ»[٦] والحَديثُ مَذكورٌ في «التَّيسِيرِ»[٧].

وفي حَديثٍ آخرَ: «ما أصابَ المُؤمنَ مِن مَكرُوهٍ فهُو كفَّارةٌ لخَطاياهُ حتَّى نَخبةُ النَّملةِ»[٨] وهِي عضَّتُها.

---

(١) في (ع): «زاد استعارها» بدل «زيد إسعارهم». وعند البيضاوي: «زيد إسعارها». «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٢٦٠).

(٢) في (ع): «لا في حق الكافر المطلق» بدل «لا في مطلق الكافر».

(٣) في (ع): «تماسك».

(٤) في (ع): «يرى».

(٥) «يره» ليس في (ع).

(٦) ذكره في «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٨/ ٥٩٤) وعزاه لابن مردويه.

(٧) كتاب «التيسير» في التفسير، لنجم الدين النسفي.

(٨) قال الزيلعي عنه: غَرِيب جدًا. وَقَال الوليّ العراقيّ: لم أقف عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظ. «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٥٨)، و«الفتح السماوي» (١/ ١٥٦).

وفي حَديثٍ آخرَ: «ما مِن مُسلمٍ يُشاكُ بشَوكةٍ[1] فما فَوقَها إلّا كُتبتْ لهُ بها دَرجةٌ، ومُحيتْ عَنهُ بها خَطيئةٌ»[2].

والحَديثانِ مَذكُورانِ في تَفسيرِ سُورةِ البَقرةِ مِن «الكشّافِ»[3]، بلْ خالفَ فيهِ نصَّ الكِتابِ، وهُو قولُهُ تَعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] فإنَّهُ صَريحٌ في أنَّ سَيئةَ مُجتَنبِ الكَبائرِ لا تُؤثِّرُ في نَقصِ الثَّوابِ، إذ لَو كانَتْ مُؤثِّرةً فيهِ يَلزمُ أنْ لا يَكونَ مُكفَّرةً، وهُو خِلافُ مَدلُولِ النصِّ.

فإنْ قُلتَ: ألَيسَ ﴿مَن﴾ في قَولهِ تَعالى: ﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] عَلى عُمومِها[4]، وللكافرِ حَسنةٌ، وإنْ لمْ يَكنْ لهُ عِبادةٌ لفَقدِ شَرطِها وهُو الإيْمانُ؛ لأنَّ الأعمَالَ الحَسنةَ كإنجَاءِ الغَريقِ وإطْفاءِ الحَريقِ غَيرُ مَشرُوطةٍ بهِ؟

قلتُ: نَعمْ كَذلكَ! إلّا أنَّهُ لا يَقدِرُ عَلى إتيَانها؛ لبُطلانِها[5] عَلى ما عَرفتَ فيما تقدَّمَ، ولا ظُلمَ في ذَلكَ؛ لأنَّ الكفَّارَ عَلى ما وَردَ في الأخبارِ مَجزيَّةٌ عَلى أعْمالها الحَسنةِ في هَذهِ الدَّارِ.

قالَ صاحِبُ «التَّبصِرةِ» في تفسِيرِ قَولهِ تَعالى ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي ٱلْـَٔاخِرَةِ

---

(١) في (ع): «شوكة».

(٢) روى البخاري (٥٦٤٨) بنحوه، ورواه مسلم (٤٦) بهذا اللفظ.

(٣) «الكشاف» (١/ ١١٦).

(٤) ذكر الماوردي القولين في تفسيره: أحدهما: أنه عام في جميع الناس. والثاني: أنه خاص في الأعراب إذا جاء أحدهم بحسنة فله عشر أمثالها، فأما غيرهم من المهاجرين فلمن جاء منهم بحسنة سبعمائة، قاله ابن عمر، وأبو سعيد الخدري. «النكت والعيون» (٢/ ١٩٣) وذهب القاضي أبو محمد إلى أن القصد بالآية إلى العموم في جميع العالم أليق باللفظ. «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٦٨).

(٥) في (ع): «إثباتها بسلطانها» بدل «إتيانها لبطلانها».

﴿إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾: قالَ عليهِ السَّلامُ «إنَّ اللهُ لا يَظلمُ المُؤمِنَ حَسنةً يُثابُ عَليها الرِّزقَ في الدُّنيا ويُجزَى بها[1] في الآخِرةِ، فأمَّا الكَافرُ فيُطعمُ بحَسناتِهِ في الدُّنيا حتَّى إذا أفضَى إلى الآخِرةِ لمْ يَكنْ لهُ حَسنةٌ حتَّى يُعطَى بها»[2].

وقالَ القاضِي في «تَفسِيرِهِ»: لأنَّهمْ استَوفَوا ما تَقتَضِيهِ صُورُ أعمالِهمْ الحَسنةُ، وبَقيتْ لهمْ أوزَارُ العزائمِ السَّيئةُ[3].

رَوى مُسلمٌ في «صَحيحهِ» عَن أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: أنَّ الكَافرَ إذا عَملَ حَسنةً أُطعِمَ بها طُعمةً مِن الدُّنيا، وأمَّا المُؤمِنُ فإنَّ اللهَ تَعالى يدَّخرُ[4] لهُ حَسناتِهِ في الآخِرةِ ويَعقِبهُ رِزقاً في الدُّنيا عَلى طَاعَتِهِ»[5].

وقالَ الشَّيخُ الأكمَلُ[6] في «شَرحِهِ للمَشارقِ»: والحَديثُ يدُلُّ عَلى أنَّ الكَافرَ لا ثَوابَ لهُ مدَّخَراً ليَومِ القِيامةِ، وعَلى ذَلكَ الإجْماعُ، وإنَّ الكَافرَ إنْ عَملَ ما هُو

---

(١) في (ع): «ويثاب عليها» بدل «ويجزى بها».

(٢) «مسند أحمد» ط الرسالة (١٩/ ٢٨٥).

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ١٣٠).

(٤) في (ع): «يزيد».

(٥) «صحيح مسلم» (٤/ ٢١٦٢).

(٦) هو: مُحَمَّد بن مَحْمُود بن أَحْمد البابرتي الشَّيْخ أكمل الدّين الْحَنَفِيّ، ولد سنة بضع عشرَة وَسَبْعمائة، ومَاتَ سنة (٧٨٦)، كَانَ فَاضلاً صَاحب فنون وافر الْعقل، عرض عَلَيْهِ الْقَضَاء مرَارًا فَامْتنعَ. وَله تَفْسِير مكتمل لِلْقُرْآنِ، والحاشية على تَفْسِير الْكَشَّاف، وقد شرح «مَشَارِق الْأَنْوَار» للصغاني شرحاً وسطًا غزير الْفَائِدَة، وسماه تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار. «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» (٦/ ١)، و«بغية الوعاة» (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، و«طبقات المفسرين» للداوودي (٢/ ٢٥٣)، و«طبقات المفسرين» للأدنه وي (ص: ٢٩٩)، و«معجم المؤلفين» (١١/ ٢٩٨).

حَسنةٌ يُثابُ عَليها إن عَمِلها المُؤمِنُ فلهُ طُعمةٌ مِن مَآكلِ الدُّنيا مِن جُملةِ ما كُتبَ لهُ مِنَ الرِّزقِ، وأمَّا الكَافرُ إذا فَعلَ شَيئاً مِن ذَلكَ ثُمَّ أسلَمَ هلْ يُثابُ عَليهِ في الآخِرةِ أو لا فاختُلفَ فيهِ؟

ذَهبَ بَعضُهمْ إلى عَدمهِ؛ لأنَّ شَرطَ اعتِبارهِ الإيمانَ عِندَ وُجودِهِ، ولمْ يُوجدْ.

وقالَ بَعضُهمْ: يُثابُ عَليهِ في الآخِرةِ؛ لقَولهِ عَليهِ السَّلامُ: «أسلَمتَ[1] عَلى ما أسلَفَ لكَ مِن خَيرٍ»[2] انتهى.

وإذا تَحقَّقتَ ما قرَّرناهُ فقدْ وَقفتَ عَلى أنَّ مَن قالَ: فإنْ قُلتَ: حَسناتُ الكُفَّارِ مُحبَطةٌ بالكُفرِ، وسيِّئاتُ المُؤمِنِ مَعفوَّةٌ باجتِنابِ الكَبائرِ، فما مَعنى الجَزاءِ بمَثاقيلِ الذَّرةِ مِن الخَيرِ والشرِّ؟

قلتُ: المَعنَى ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ مِن فَريقِ السُّعداءِ، ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا﴾ مِن فَريقِ الأشقِياءِ؛ لأنَّهُ جاءَ بَعدَ قَولهِ: ﴿يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا﴾[3]، لمْ يَكنْ واقِفاً على سرِّ الكَلامِ وتَحقيقِ المقامِ، ولا دِلالةَ في صُدورِ النَّاسِ أشتَاتاً على ما تُوهِّمَ[4] من تخصيص الأحكام، كما لا يخفى على ذوي الأفهام[5].

***

(١) في (ع): «أسلم».

(٢) هو في «مسند أحمد» (٢٤/ ٣٤)، عن حكيم بن حزام، وفي «صحيح البخاري» (٢/ ١١٤)، و«صحيح مسلم» (١/ ١١٣)، وبنحوه.

(٣) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» (٤/ ٧٨٥).

(٤) في (ع): «توهمه».

(٥) والظاهر تخصيص العامل، أي فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا من السعداء؛ لأن الكافر لا يرى خيرًا في الآخرة، وتعميم ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا﴾ من الفريقين؛ لأنه تقسيم جاء بعد قوله: ﴿يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا﴾. قاله أبو حيان في «البحر المحيط» (١٠/ ٥٢٤).

الآيةُ الخامسةُ: في سورةِ الرَّحمنِ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ﴾

فوقْتُ[1] انشِقاقِ السَّماءِ، وذَلكَ بعدَ جَمعِ النَّاسِ في المَوقفِ.

قالَ الإمَامُ القُرطبيُّ في «تَذكِرتِهِ»: إنَّ انشِقاقَ القَمرِ، وتَناثرَ النَّجومِ، وطَمسَ الشَّمسِ[2]، فقدْ ذَكرَ المُحاسِبيُّ[3] وغَيرُهُ: أنَّ ذَلكَ يَكونُ بَعدَ جَمعِ النَّاسِ في المَوقفِ، ورُويَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما: ﴿لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ﴾ يَعنِي سُؤالَ استِفسارٍ[4]، دلَّ عَلى ذَلكَ تَعدِيتهُ بـ (عَن)، فإنَّ السُّؤالَ إذا تعدَّى إلى ثاني مَفعُولَيهِ بـ (عَن) يتَعيَّنُ مَعنى الاستِفسارِ[5]، فلا يُنافِي ذَلكَ قولَهُ تَعالى: ﴿قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا

---

(١) في (ع): «فوقع».

(٢) نقل القرطبي عن محمد بن كعب القرظي قوله: يحشر الناس يوم القيامة في ظلمة، وتطوى السماء، وتتناثر النجوم، وتذهب الشمس والقمر، وينادي مناد فيتبع. «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص: ٥٢٣).

(٣) الحارث بن أسد المحاسبي، كنيته أبو عبد الله، توفي سنة (٢٤٣هـ)، من علماء مشايخ القوم بعلوم الظاهر وعلوم المعاملات والإشارات، وكان قد ورث من أبيه سبعين ألف درهم، فلم يأخذ منها شيئًا، قيل: لأن أباه كان يقول بالقدر، فرأى من الورع أن لا يأخذ ميراثه، وقال: صحت الرواية عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا يتوارث أهل ملتين شتى)، ومات وهو محتاج إلى درهم، سمي المحاسبي؛ لأنه كان يحاسب نفسه، له كتاب «الرعاية لحقوق الله» وغيره. انظر: «طبقات الصوفية» للسلمي (ص: ٥٨)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ١٠٤)، و«وفيات الأعيان» (٢/ ٥٧)، و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٥/ ٢٠٨)، و«طبقات الأولياء» (ص: ١٧٥).

(٤) عن ابن عباس قال: لا يسألهم هل عملتم كذا وكذا؟ لأنه أعلم بذلك منهم، ولكن يقول لهم: لم عملتم كذا وكذا؟ «تفسير الطبري» (١٧/ ١٥٠).

(٥) السؤال الاستفساري يتعدى بعن، والطلبيّ بنفسه، كما في «عناية القاضي وكفاية الراضي» (٥/ ١٠٢)، وقال الكفوي: والسؤال إذا كان بمعنى الطلب والالتماس يتعدى إلى مفعولين بنفسه، وإذا كان بمعنى الاستفسار يتعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بـ (عن) تقول: (سألته كذا)، =

عِلْمًا ﴾ [النمل: ٨٤]؛ لأنَّهُ سُؤالُ تَوبِيخٍ وتَقرِيعٍ، لا سُؤالَ استِفسارٍ واستِخبار[1].

﴿إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ أي: بَعضٌ مِنَ الإنسِ والجنِّ، فإنَّ مَظنَّةَ السُّؤالِ عَن الذَّنبِ إنَّما هي المكلَّفونَ مِن الفَريقَين تَعليماً.

ثُمَّ إنَّ الأنبياءَ عَليهِمُ السَّلامُ بمعزلٍ عَن توهُّمِ السُّؤالِ المَذكُورِ، فلا وَجهَ لدرجِهِمْ في حُكمِ النَّفيِ؛ لما فيهِ مِن إيهامِ ثُبوتِ الذَّنبِ فيهم؛ ولذَلكَ ـ أي لكَونِ الإنسِ في مَعنَى البَعضِ ـ وحَّدَ ضَميرَهُ في قولِهِ: ﴿ذَنۢبِهِۦٓ﴾، ومَن غَفلَ عَن هَذا قالَ: والهاءُ للإنسِ باعتِبارِ اللَّفظِ وتأخُّرِ[2] الإنسِ لَفظاً لا يأبَى عَن عَودِ الضَّميرِ إلَيهِ؛ لأنَّهُ مُقدَّمٌ رُتبةً[3].

ثُمَّ إنَّ النَّفيَ المَذكُورَ لا يُنافي ما في بَعضِ الآياتِ مِن إثباتِ السُّؤالِ؛ لأنَّهُ سُؤالٌ[4] عنِ الباعثِ عَلى الذَّنبِ لا عنِ الذَّنبِ[5] نَفسهِ.

= و(سألته عنه سؤالاً ومسألة)، و(سألته به) أي: عنه، في «القاموس»: سأله كذا وعن كذا وبكذا، وقد يتعدى إلى مفعول آخر بـ (إلى) لتضمين معنى الإضافة. والسؤال للمعرفة قد يكون للاستعلام، وتارة للتبكيت، وتارة لتعريف المسؤول وتبيينه، والسؤال إذا كان للتعريف تعدى إلى المفعول الثاني تارة بنفسه وتارة بـ (عن) وهو أكثر، نحو: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾، وإذا كان لاستدعاء مال فيعدى بنفسه نحو: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقْتُمْ ﴾ أو بـ (من) نحو: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾، والسؤال كما تعدى بـ (عن) لتضمنه معنى التفتيش تعدى بالباء أيضًا لتضمنه معنى الاعتناء، كذا في «أنوار التنزيل». وفيه: والسؤال كما يعدى بعن لتضمنه معنى التفتيش يعدى بالباء لتضمنه معنى الاعتناء. «الكليات» (ص: ٥٠١)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ١٢٩).

(١) «المحرر الوجيز» (٤/ ٢٧١)، و«البحر المحيط» (٨/ ٢٧٠).

(٢) في هامش (ب): «تأخير».

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ١٧٣).

(٤) في (ع): «مسؤول».

(٥) «لا عن الذنب» ليس في (ب).

قالَ ابنُ عبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنهما -: لا يُسألونَ هَل عَلمتمْ كذا وكذا؟ بلْ يُسألونَ لمَ عَملتُمْ كذا وكذا[1]؟ وهُو التَّوفيقُ بينَ قَولهِ تَعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، وبينَ هَذهِ الآيةِ، ومَن غَفلَ عَن هَذا قالَ: وذَلكَ حِينَ ما يَخرُجونَ مِن قُبورِهمْ ويُحشَرونَ إلى المَوقفِ ذَوداً ذَوداً عَلى اختِلافِ مَراتِبِهم[2].

وأمَّا قَولهُ تَعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢] ونحوُهُ، فحِينَ يُحاسَبونَ في المَجمعِ، ثُمَّ إنَّهُ لم يُصبْ في قَولهِ: وذَلكَ حِينَ ما يَخرُجونَ مِن قُبورِهمْ، ويُحشَرونَ إلى المَوقفِ؛ لما تنبَّهتَ عَليهِ آنفاً أنَّه بَعدَ ذَلكَ[3].

وأمَّا عَدمُ السُّؤالِ عنِ الذَّنبِ؛ فلعدمِ الحَاجةِ إليهِ[4] لا بالنَّظرِ إلى السَّائلِ وذَلكَ ظَاهرٌ، ولا بالنَّظرِ إلى الحاضِرينَ إظْهاراً لاستِحقاقِ المُذنِبينَ بالجَزاءِ المَوعُودِ لظُهورِ الذُّنوبِ عِندَهم أيضاً وقتَئذٍ، دلَّ عَلى ذَلكَ ما ذَكرهُ صَاحبُ «التَّيسِيرِ» في تَفسيرِ قولهِ تَعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾.

رَوى أبو هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ عنِ النَّبيِّ - عَليهِ السَّلامُ - أنَّهُ قَرأَ هَذهِ الآيةَ فقَالَ: «أتَدرُونَ ما أخبارُها؟» قالُوا: اللهُ ورَسولهُ أعلَمُ؛ قالَ: «فإنَّ أخبَارَها أنْ

(١) «تفسير الطبري» (١٧/ ١٥٠).

(٢) في (ع): «رأيهم».

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ١٧٣).

(٤) يعني: لا يسأل عن ذلك أحدًا منهم مستثبتًا ليعلم علم ذلك من قبل من سأل منه؛ لأنه العالم بذلك كله وبكل شيء غيره،

فإنه تعالى قد أحصى الأعمال، وعلِمَها قبل أن تكون، فلا حاجة له إلى سؤال أحد عن ذنبه، ليعلم ما عنده. «تفسير الطبري» (١٢/ ٣٠٨)، و«الهداية الى بلوغ النهاية» (٥/ ٣٤٦٣).

تَشهدَ عَلى كلِّ عَبدٍ وأمةٍ بما عَملَ عَلى ظَهرِها كَذا وكَذا في يَوم كَذا وكَذا، فهَذهِ أخبارُها»[١].

وقالَ مُقاتلٌ: تُخبرُ بما عُملَ عَليها؛ تقولُ للمُؤمنِ: وحَّدَ اللهَ تَعالى عَليَّ، وصَلَّى عَليَّ، وصَامَ وحجَّ وزكَّى، وتَقولُ للكافرِ: كفرَ عليَّ وأشرَكَ وزَنى وسَرقَ، حتَّى ودَّ الكافرُ أنَّهُ سِيقَ إلى النَّارِ[٢].

وما ذَكرهُ في تَفسيرِ قَولهِ تَعالى: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ من أنَّ الكافرَ إذا خَرجَ مِن قَبرهِ استَقبلهُ شَيءٌ هُو أقبَحُ الأشياءِ صُورةً، وأخبثُها رِيحاً فيَقولُ: أنا عَملكَ الفاسِدُ طالَما ركِبتَني في الدُّنيا وأنا أركَبكَ اليَومَ، وشَهادةُ الأعضَاءِ والجُلودِ عَلى ما نَطقَ بهِ نَصُّ الكِتابِ؛ أصدَقُ خَبراً في هَذا البابِ[٣].

وأمَّا ما قِيلَ في تَعليلهِ: لأنَّهمْ يعرفونَ بسيماهمْ[٤]، فيَردُ عَليهِ: أنَّ ذَلكَ إنَّما يَكفِي في عَدمِ السُّؤالِ عَن المُذنبِ وتَمييزهِ عَن غَيرهِ، لا في عَدمِ السُّؤالِ عنِ الذَّنبِ وتَفاصِيلهِ، وهَذا ظاهرٌ، والكَلامُ في هَذا المَقامِ في الثَّاني[٥] كما لا يَخفَى.

***

---

(١) «مسند أحمد» ط الرسالة (٨٨٦٧)، و«مصابيح السنة» (٣/ ٥٣٠).

(٢) «تفسير مقاتل بن سليمان» (٤/ ٧٩٠).

(٣) «تفسير مقاتل بن سليمان» (١/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨).

(٤) عن مجاهد: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩] يَقُولُ: لَا تَسْأَلُ الْمَلَائِكَةُ عَنِ الْمُجْرِمِ إِنْسًا وَلَا جَانًّا، يَقُولُ: يُعْرَفُونَ بِسِيمَاهُمْ. «تفسير مجاهد» (ص: ٦٣٨)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٥/ ١٠١).

(٥) في (ع): «النافي».

الآية السادسةُ في سورةِ المُؤمنين: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾

يعني للبَعثِ والنُّشورِ ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [المؤمنون: ١٠١].

فإنْ قُلتَ: ما وَجهُ نَفيِ الأنسابِ حِينئذٍ وهِي مُتحقِّقةٌ؟

قلتُ: المَنفيُّ نَفعُها لا نَفسُها[١]، فإنَّ لكُلِّ امرئٍ يومئذٍ ما اكتَسبَ لا ما انتَسبَ، ألا يُرى[٢] أنَّ قابيلَ وكَنعانَ وآذرَ كَيفَ يَدخُلونَ النَّارَ ولا يُجدِيهمُ[٣] الانتِسابُ إلى الأنبِياءِ الكِبارِ عَليهمُ السَّلامُ[٤].

وما قِيلَ: لزَوالِ التَّعاطفِ والتَّراحمِ مِن فَرطِ الحَيرةِ واستِيلاءِ الدَّهشةِ، بحَيثُ يفرُّ المَرءُ مِن أخيهِ وأُمهِ وأبيهِ، وصَاحبتِهِ وبَنيهِ[٥]؛ مَنظُورٌ فيهِ مِن وُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ التَّعاطفَ والتَّراحمَ مُتحقِّقٌ بَينَ الصِّبيانِ ووَالِديها عَلى مَا نَطقتْ بهِ الأخْبارُ.

والثَّاني: زَوالُ التَّعاطفِ لا يَستلزِمُ عَدمَ نَفعِ الأنسَابِ.

والثَّالثُ: أنَّ الفِرارَ المَذكُورَ لَيسَ لفَرطِ الحَيرةِ، واستِيلاءِ الدَّهشةِ، كَيفَ

---

(١) ولابد من تقدير محذوف في الآية على تأويل: فلا أنساب يومئذٍ يتفاخرون بها ويتعاطفون بها؛ لأن الأنساب لا تنقطع يومئذ إنما يرتفع التواصل والتعاطف والتفاخر بها والتَّساؤل. وهذه الآية لا تنافي قوله: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]؛ لأن للقيامة أحوالًا، ومواطن، منها ما يشغلهم عظم الأمر الذي ورد عليهم عن المسألة، ومنها حال يفيقون فيها فيتساءلون. «الانتصار للقرآن» للباقلاني (٢/ ٧٥٣)، و«التفسير البسيط» (١٦/ ٦٨).

(٢) في (ع): «ترى».

(٣) في (ع): «يجزيهم».

(٤) وبمثله قال في «روح البيان» (٦/ ٣١١).

(٥) «الكشاف» (٣/ ٢٠٣).

وهُو للحَذرِ عنْ مُطالَبتهمْ مِما قُصرَ في حقِّهمْ؟ وذَلكَ إنَّما يَكونُ بعدَ زَوالِ الحَيرةِ والدَّهشةِ، وسَيأتي ما يَتعلَّقُ بهذا الوَجهِ.

والَّذي ذُكرَ أوَّلاً في شَرحِ الآيةِ: ﴿وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ فإنْ قُلتَ: ما وَجهُ التَّوفيقِ بَينَ نَفيِ السُّؤالِ ههُنا وإثباتهِ في قَولهِ تَعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾؟[1].

قلتُ: إقبالُ بَعضهمْ عَلى بَعضٍ بالسُّؤالِ عَقيبَ نَفخةِ البَعثِ، قبلَ أنْ يطوي السَّماء كطيِّ السِّجلِّ كما هُو الظَّاهرُ مِن قَولهِ تَعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾ [يونس: ٤٥] ومِن قَولهِ تَعالى: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣] وانقِطاعُ السُّؤالِ بَعدَ ما صَارَ السَّماءُ كالمُهلِ، والجِبال كالعِهنِ عَلى ما نَطقَ بِهِ

(١) روى الطبري عن سعيد بن جبير: أن رجلاً أتى ابن عباس فقال: سمعت الله يقول: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾... الآية، وقال في آية أخرى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ فقال: أما قوله: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ فذلك في النفخة الأولى، فلا يبقى على الأرض شيء ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ وأما قوله: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ فإنهم لما دخلوا الجنة أقبل بعضهم على بعض يتساءلون. «تفسير الطبري» (١٩/ ٧١). وأجاب الزجاج: بأن هنالك أزمنة وأحوالاً. وإنما قيل يومئذ كما تقول: نحن اليوم بفعل كذا وكذا، وليس تريد به في يومك إنما تريد نحن في هذا الزمان، فيوم تقع للقطعة من الزمان. وأما ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾. فلا يسأل عن ذنبه ليستفهم، قد علم الله عز وجل ما سلف منهم. وأما قوله: ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ فيسألون سؤال توبيخ لا سؤال استفهام كما قال: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾. وإنما تسأل لتوبيخ من قتلها. وكذلك قوله: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾. فما يسأل عنه يوم القيامة تقرير وتوبيخ، والله ـ عز وجل ـ قد علم ما كان، وأحصى كبير ذلك وصغيره. وأما الزمخشري فقد أجاب بجوابين: أحدهما: أنّ يوم القيامة مقداره خمسون ألف سنة، ففيه أزمنة وأحوال مختلفة يتساءلون ويتعارفون في بعضها، وفي بعضها لا يفطنون لذلك؛ لشدّة الهول والفزع. والثاني: أنّ التناكر يكون عند النفخة الأولى، فإذا كانت الثانية قاموا فتعارفوا وتساءلوا. «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤/ ٢٣ ـ ٢٢)، و«الكشاف» (٣/ ٢٠٣).

قَولُه[1] تَعالى: ﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ ۝٨ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ۝٩ وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ٨ـ١٠].

فإنْ قُلتَ: ما ذَكرتهُ مُخالفٌ لما قيلَ: إنَّ التَّناكرَ يَكونُ عندَ النَّفخةِ الأُولى، فإذا كانتِ الثَّانيةُ قاموا فتَعارفُوا وتَساءلُوا[2]، ولما قِيلَ: إنَّ عَدمَ السُّؤالِ عِندَ النَّفخةِ، فالسُّؤالُ بعدَ المُحاسَبةِ أو دُخولِ أهلِ الجنَّةِ الجنَّةَ وأهلِ النَّارِ النَّارَ؟[3]

قلتُ: ما ذَكراهُ عَن عَقلٍ واعتِبارٍ، وما ذَكرتهُ عَن نَقلٍ وأخبارٍ، فعَليكَ الاختِبار ثُمَّ الاختِيار.

فإنْ قُلتَ: مَبنَى ما ذَكرتَهُ على أنَّ طَيَّ السَّماءِ بَعدَ البَعثِ فهَل يُساعِدهُ النَّقلُ؟

قلتُ: نَعمْ؛ خرَّجَ الخَتلي أبو القَاسمِ إسحاقُ بنُ إبراهِيمَ في كتابِ «الدِّيباجِ» عن نافعٍ، عنِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنهمْ، عنِ النَّبيِّ ﷺ في قولِهِ تَعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ فقالَ: قالَ رَسولُ اللهِ عَليهِ السَّلامُ: «أنا أوَّلُ مَن تَنشقُّ عنهُ الأرْضُ فأجلسُ جَالساً في قَبري فيُفْتحُ لي بَابٌ إلى السَّماءِ حتَّى أنظُرَ إلى العَرشِ، ثُمَّ يُفتحُ لي بابٌ مِن تَحتِي حتَّى أنظُرَ إلى الثَّرى، ثُمَّ يُفتحُ لي بابٌ عَن يمِيني حتَّى أنظُرَ إلى الجنَّةِ ومَنازِلِ أصْحابي، أنَّ الأرضَ تحرَّكتْ تَحتي فقُلتُ لها: مالَكِ أيَّتها الأرْضُ؟! قالَت: إنَّ ربِّي أمرَني أنْ أُلقِي ما في جَوفي، وأنْ أتخلَّى كما كُنتُ، إذ لا شَيءَ فيَّ، ذَلكَ قَولهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾»[4]، وقدْ مرَّ في شَرحِ الآيةِ نَقلاً عنِ «التَّذكرةِ»: أنَّ انشِقاقَ القمرِ وتناثُرَ النُّجومِ وطَمسَ الشَّمسِ بعدَ جَمعِ النَّاسِ في المَوقفِ[5].

---

(١) من قوله: «تعالى: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾...» إلى هنا ليس في (ع).

(٢) «الكشاف» (٣/ ٢٠٤).

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٤/ ٩٥).

(٤) «الديباج» للختلي (ص: ١٠٢ ـ ١٠٣).

(٥) تقدم تخريجه.

الآيةُ السَّابعةُ في سورةِ يونسَ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا﴾

يعني في القُبورِ ﴿إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾ [يونس: ٤٥]، إنَّما زادَ هَذا البَيانَ تَعييناً للسَّاعةِ النُّجوميِّ، فإنَّ السَّاعةَ قدْ تُطلقُ عَلى مِقدارٍ قَليلٍ منَ الزَّمانِ يَتعارفُونَ بَينهمْ.

فإنْ قُلتَ: هلْ يَتعارَفونَ كما يُحشَرونَ أم بعدَ زَمانٍ؟

قلتُ: بلْ بعدَ زَمانٍ، وإنْ كانَ الظَّاهرُ مِن قولِ مَن قالَ: وذَلكَ عِندَ خُروجِهمْ مِن القُبورِ أنْ يَتعارفُوا كما يُحشرُونَ.

والدَّليلُ عَلى ما قُلنا قَولهُ عَليهِ السَّلامُ: «الأمرُ أشدُّ مِن أنْ يَنظرَ بعضُهمْ إلى بَعضٍ» في جَوابِ عائشةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنها ـ إذ سَمِعَتْ قَولَه عَليهِ السَّلامُ: «يُحشرُ النَّاسُ حُفاةً عراةً غُرلاً» فقَالتْ: الرِّجالُ والنِّساءُ يَنظُرُ بَعضُهمْ إلى بَعضٍ؟ والحَديثُ رَواهُ البُخاريُّ ومُسلمٌ والنَّسائيُّ وابنُ مَاجه رَحمةُ اللهِ عَليهمْ[1].

ووَجهُ الدِّلالةِ هُو أنَّ هَولَ البَعثِ لما كانَ مانِعاً عنِ النَّظرِ فلأنْ يكونَ مانِعاً عنِ التَّعارُفِ الَّذِي يتوقَّفُ عليهِ أَولى.

وقدْ خرَّجَ الإمَامُ القُرطبيُّ في بابِ ذكرِ النَّفخِ الثَّاني مِن «التَّذكرةِ» في حَديثٍ طَويلٍ عَن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ: أنَّهمْ يُوقَفونَ حُفاةً عُراةً غُرلاً مِقدارَ سَبعِينَ عاماً[2].

فإنْ قُلتَ: هلْ يَنقطِعُ التَّعارفُ بَينهُمْ بَعدَ حُصولِهِ؟

قلتُ: ذَلكَ ظنُّ، مَن قالَ: ثُم يَنقطِعُ التَّعارفُ بَينهمْ لشدَّةِ الأمرِ عَليهِمْ، ولكنَّ الأمرَ لَيسَ كما ظَنَّهُ فإنَّ قَولهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾... الآية، صَريحٌ في بقاءِ

---

(١) «صحيح البخاري» (٦٥٢٧)، و«صحيح مسلم» (٢٨٥٩)، «سنن النسائي» (٢٠٤٨)، «سنن ابن ماجه» (٤٢٧٦).

(٢) «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص: ٤٨٤).

التَّعارفِ بَينهُمْ في المَوقفِ الثَّاني والثَّالثِ؛ لأنَّ فِرارَ بَعضِهمْ عَن بَعضٍ في ذَينكَ المَوقِفينِ عَلى ما بيَّنَّاهُ في شَرحِ هذهِ الآيةِ.

فإنْ قُلتَ: جَوابُ النَّبيِّ عَليهِ السَّلامُ عَن سُؤالِ عَائشةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنها ـ إنَّما يَجرِي عَلى تَقديرِ عَدمِ بَقائهِمْ عُراةً عندَ حُصولِ التَّعارفِ بَينهُ، فهلِ الأمرُ كَذلكَ؟

قُلتُ: نَعمْ؛ كما فُهِمَ مِن حَديثٍ رَواهُ مُسلم في «صَحيحِهِ» حَيثُ قالَ: عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما: قامَ فينا رَسولُ اللهِ عَليهِ السَّلامُ بمَوعظةٍ فقالَ: «يا أيُّها النَّاسُ! إنَّكمْ تُحشَرونَ إلى اللهِ حُفاةً عُراةً غُرلاً، كما بَدأنا أوَّلَ خَلقٍ نُعيدهُ وَعداً عَلينا إنَّا كنَّا فاعِلينَ، ألا وإنَّ أوَّلَ النَّاسِ يُكسَى يَومَ القِيامةِ إبراهِيمُ عَليهِ السَّلامُ»[١].

قالَ الإمامُ القُرطبيُّ في «التَّذكرةِ»: تكلَّمَ العُلماءُ في حِكمةِ تَقديمِ إبراهِيمَ عَليهِ السَّلامُ بالكسوةِ فرُوِيَ أنَّهُ لمْ يَكنْ في الأوَّلينَ والآخِرينَ للهِ عَبدٌ أخوَفُ مِن إبراهِيمَ عَليهِ السَّلامُ، فتُعجَّلُ لهُ كسوَتهُ أماناً لهُ؛ ليَطمئنَّ قَلبهُ، ويُحتملُ أنْ يَكونَ ذَلكَ لما جَاءَ بِهِ الحَديثُ منْ أنَّهُ أوَّلُ مَن أمرَ بلُبسِ[٢] السَّراويلِ إذا صلَّى مُبالغةً في السَّترِ[٣]، وحِفظاً لفَرجهِ مِن أنْ يُماسَّ في مُصلَّاه ففَعلَ ما أُمرَ بِهِ، فيُجزَى بذَلكَ أنْ يَكونَ أوَّلَ مَن يُسترُ يَومَ القِيامةِ، ويُحتملُ أنْ يَكونَ الَّذينَ ألقوهُ في النَّارِ جرَّدُوه، ونَزعُوا عنهُ ثِيابهُ عَلى أعيُنِ النَّاسِ كما يُفعلُ بمَنْ يُرادُ قَتلهُ، وكانَ ما أصابهُ مِن ذَلكَ في ذَاتِ اللهِ عزَّ وجلَّ، فلمَّا صَبرَ واحتَسبَ وتوكَّلَ عَلى اللهِ تَعالى دَفعَ اللهُ عنهُ شرَّ النَّاسِ في الدُّنيا والآخِرةِ، وجَزاهُ بذَلكَ العُريِ أنْ جَعلهُ أوَّلَ مَن يُدفعُ عَنهُ العُريُ يَومَ القِيامةِ عَلى رُؤوسِ الأشهادِ، وهَذا أحسَنُها، واللهُ أعلمُ[٤].

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٨٦٠).

(٢) في (ع): «يلبس» بدل «أمر بلبس».

(٣) في (ع): «التستير».

(٤) «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص: ٥٣٤)، ثم قال: وإذا بدئ في الكسوة بإبراهيم وثنى =

الآيةُ الثَّامنةُ: ﴿يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ (٣٤) وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ (٣٥) وَصَٰحِبَتِهِۦ﴾

أي: زَوجتِهِ، ﴿وَبَنِيهِ (٣٦) لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُمۡ يَوۡمَئِذٖ شَأۡنٞ يُغۡنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤ ـ ٣٧] يَكفيهِ في الاهتِمامِ بِهِ، وقُرِئَ: (يَعنيهِ)، أي: يُهِمهُ[١].

فإنْ قُلتَ: ما وجهُ التَّرتيبِ؟

قلتُ: وَجهُهُ رِعايةُ السَّجعِ، فإنَّهُ[٢] مِن مُحسِّناتِ الكَلامِ إذا كانَ خالياً عَنِ التَّكلُّفِ، يُرشدُكَ إلى هَذا قَولُهُ: ﴿وَبَنِيهِ﴾ مَقامَ أولادِهِ.

وما قِيلَ: بَدأ بالأخِ ثُمَّ بالأبَوينِ؛ لأنَّهما أقرَبُ مِنهُ، ثُمَّ بالصَّاحبةِ والبَنينِ؛ لأنَّهمْ أقرَبُ وأحبُّ، كأنَّهُ قِيلَ: يفرُّ مِن أخِيهِ، بلْ مِن أبَويهِ، بلْ مِن صَاحِبتِهِ وبَنيهِ[٣]؛ لا يَخلُو عِن مُناقَشةٍ، ومِن غَيِّرِه إلى قَولِهِ: وتأخِيرُ الأحبِّ فالأحبِّ؛ للمُبالغةِ[٤]، فقَدْ وَسعَ دائرةَ المُناقَشةِ.

= بمحمد ﷺ أوتي محمد بحلة لا يقوم لها البشر لينجبر التأخير بنفاسة الكسوة، فيكون كأنه كسي مع إبراهيم عليهما السلام. قاله الحليمي.

(١) قراءة ابن محيصن: (شَأْنٌ يَعْنِيه)، مفتوحة الياء، بالعين.
قال أبو الفتح: وهذه قراءة حسنة أيضًا، إلا أن التي عليها الجماعة أقوى معنى، وذلك أن الإنسان قد يعنيه الشيء ولا يغنيه عن غيره. وذلك كأن يكون له ألف درهم، فيؤخذ منها مائة درهم، فيعنيه أمرها، ولا يغنيه عن بقية ماله أن يهتم به ويراعيه. فأما إذا أغناه الأمر عن غيره فإن ذلك أقوى المطلبين، وأعلى الغرضين. «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢/ ٣٥٣).

(٢) في (ع): «سجع الفواصل فإنها» بدل «السجع فإنه».

(٣) «الكشاف» (٤/ ٧٠٥)

(٤) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٦٠٦)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٨٨).

فإنْ قُلتَ: لو كانَ السَّجعُ لهُ شأنٌ لما عَدلَ مِن الفِراشِ إلى المِهادِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]؟

قلتُ: لعلَّ ذَلكَ لنُكتةٍ مَعنويَّةٍ تَربُو عَلى نُكتةٍ لَفظيَّةٍ، وهيَ أنَّ في لَفظةِ المَهدِ مِن مَعنَى الإعْدادِ والتَّهيئةِ، فيتضمَّنُ الإشارةَ إلى ما صرَّحَ بِهِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤] وإنَّما يفرُّ منهُمْ حَذراً عَنْ مُطالَبتهِمْ بالتَّبعاتِ، ويَقولُ الأخُ: لم[١] تُواسني بمالِكَ، والأبَوانِ: قصَّرتَ في برِّنا، والصَّاحبةُ: أطعَمتَني الحرامَ وفعَلتَ وصنَعتَ، والبَنونَ: لم تُعلِّمنا ولم تُرشِدنا[٢].

وأمَّا ما قِيلَ: إنَّ ذَلكَ لعِلمهِ أنَّهمْ لا يُغنُونَ عنهُ شَيئاً[٣]، فمَردُودٌ بما وَردَ في صَحيحِ الخَبرِ: مِنْ أنَّ الصِّبيانَ يَطوفُونَ عَلى آبائِهِمْ بكُؤوسٍ مِن أنهارِ الجنَّةِ يَسقُونَهم، ذَكرهُ الإمَامُ القُرطبيُّ في بابِ ما يَلقَى النَّاسُ في المَوقفِ مِن الأهوالِ العِظامِ والأمُورِ الجِسامِ مَنِ «التَّذكرةِ»[٤]، وهَذا نصٌّ صَريحٌ في أنَّ مِنهمْ مَن يَنفعُهُ.

فإنْ قُلتَ: إذا ثَبتَ الفِرارُ يَومئذٍ بالاختِيارِ فما وَجهُ الوَعيدِ في قَولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «مَن فرَّقَ بينَ والدةٍ ووَلدِها فرَّقَ اللهُ تَعالى بَينهُ وبَينَ أحبَّتِهِ يَومَ القِيامةِ»[٥]،

---

(١) في (ب): «لما».

(٢) القائل الزمخشري، «الكشاف» (٤/ ٧٠٥).

(٣) «الكشاف» (٤/ ٧٠٥).

(٤) «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص: ٥٨٤).

(٥) وقصة الحديث كما في «مسند أحمد» ط الرسالة (٢٣٤٩٩) عن أبي عبد الرحمن الحبلي قال: كنا في البحر وعلينا عبد الله بن قيس الفزاري ومعنا أبو أيوب الأنصاري، فمر بصاحب المقاسم وقد أقام السبي، فإذا امرأة تبكي، فقال: ما شأن هذه؟ قالوا: فرقوا بينها وبين ولدها، قال: فأخذ بيد ولدها =

والحَديثُ مَذكُورٌ في فَصلِ ما يُكرهُ مِن البُيوعِ مِن «الهِدايةِ» وغَيرهِ مِن كُتبِ الفِقهِ؟[١]

قلتُ: إنَّ النَّاسَ إذا أُحيوا وبُعثُوا مِن قُبورِهم؛ فلَيستْ حَالهمْ واحِدةً، ولا مَوقفُهمْ واحِداً بلْ لهمْ أحوالٌ ومَواقفُ فاختَلفَ[٢] الأخبارُ عِنهمْ لاختِلافِ مَواقِفِهمْ وأحوالِهِمْ، وجُملةُ ذَلكَ أنَّها خَمسةُ أحوالٍ:

أوَّلها: حالُ البَعثِ مِن القُبورِ، والثَّانيةُ: حالُ السَّوقِ إلى مَوضعِ الحِسابِ، والثَّالثةُ: حالُ المُحاسبةِ، والرَّابعةُ: حَالُ السَّوقِ إلى دارِ الجَزاءِ، والخامِسةُ: حالُ مُقامِهِمْ في الدَّارِ الَّتي يَستقرُّونَ فيها فالفِراقُ المَكرُوهُ في المَوقفِ الأوَّلِ لأنَّهمْ عِندَ ذَلكَ يَتعارَفونَ بَينَهُمْ عَلى ما بيَّنَّاهُ في شَرحِ الآيةِ والفِرارُ[٣] بالاختِيارِ في المَوقفِ الثَّاني والثَّالثِ، واللهُ أعلمُ.

***

= حتى وضعه في يدها، فانطلق صاحب المقاسم إلى عبد الله بن قيس فأخبره، فأرسل إلى أبي أيوب فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين الأحبة يوم القيامة».

قال المحقق: حسن بمجموع طرقه وشواهده، وهذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن لهيعة، وحيي ابن عبد الله المعافري، وقد توبعا.

(١) «الهداية» (٣/ ٥٤)، و«نصب الراية» (٤/ ٢٣)، و«المبسوط» للسرخسي (٥/ ٢١٣)، و«بدائع الصنائع» (٥/ ٢٢٨).

(٢) في (ع): «فاختلفت».

(٣) من قوله: «المكروه في الموقف...» إلى هنا ليس في (ع).

الآيةُ التَّاسعةُ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ﴾ [القلم: ٤٢]

أي: أهلُ المَحشرِ إلى السُّجودِ يعنِي للهِ تَعالى، والساقُ يَجيءُ في لُغةِ العَربِ بمَعنَى النَّفسِ[١]، نَقلهُ أبُو عمرَ[٢] عنْ أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ يَحيَى النَّحويِّ[٣].

ومِنهُ قَولُ عَليٍّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ حِينَ راجعهُ أصحَابهُ في قِتالِ الخَوارجِ، فقالَ: واللهِ! لأُقاتلنَّهمْ ولو تلِفتْ ساقِي، [٤] يُريدُ نَفسهُ.

وفي التَّنكيرِ البَحتِ إيماءٌ إلى بُعدِهِ عَن التَّعيينِ والتَّبيينِ بالتَّعريفِ والتَّوصيفِ[٥]،

---

(١) يظهر حقائق الأشياء وأصولها، أو ساق جهنم، أو ساق العرش، أو ساق ملك عظيم، وقيل: الساق النفس، أي يوم يكشف عن نفس الرحمن وذاته، ونقله في «النهاية» عن ثَعْلَب قال: السَّاقُ هَاهُنَا النَّفْس. «الكليات» (ص: ٥١٨)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٤٢٣).

(٢) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر (ت ٣٤٥)، اللغوي الزاهد، المعروف بغلام ثعلب، كان من أكابر أهل اللغة، وأحفظهم لها، قال: أبو بكر الخطيب: رأيت جميع شيوخنا يوثقونه ويصدقونه.

ينظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٦١٨)، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص: ٧٥)، و«نزهة الألباء في طبقات الأدباء» (ص: ٢٠٦) (ص: ٢٠٧) (ص: ٢١١).

(٣) هو أحمد بن يحيى النحوي بن يزيد، مولى بني شيْبان، المعروف بثعلب. (ت ٢٩١هـ)، فاق مَن تقدَّم من الكوفيين وأهل عصره منهم، نظر في النحو وله ثمان عشرة سنة، وصنَّف الكتب وله ثلاثٌ وعشرون سنة، وكان ثقةً صدوقًا حافظًا للُّغة عالمًا بالمعاني. لَهُ مصنفات فِي النَّحْو واللغة، مِنْهَا: كِتَابه «الفصيح»، و«كتاب فعلت وأفعلت». ينظر: «طبقات النحويين واللغويين» (ص: ١٤١)، و«تاريخ العلماء النحويين» للتنوخي (ص: ١٨١).

(٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٤٢٣).

(٥) قال الزمخشري: فإن قلت: فلم جاءت منكرة في التمثيل؟ قلت: للدلالة على أنه أمر مبهم في الشدة منكر خارج عن المألوف، كقوله: ﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ﴾ كأنه قيل: يوم يقع أمر فظيع هائل، «الكشاف» (٤/ ٥٩٤).

وعَلى هَذا يَكونُ المُرادُ التَّجلِّي لهُمْ وكَشفُ الحِجابِ عَن أبصَارِهِمْ حتَّى إذا رَأوهُ سَجدُوا لهُ[١].

ويُعيِّنُ هَذا ما رُويَ في «صَحيحِ البُخاريِّ»: أنَّ اللهَ تَعالى يَكشفُ عَن ساقهِ يَومَ القِيامةِ فيَسجدُ لهُ كلُّ مُؤمنٍ ومُؤمنةٍ[٢].

وقدْ جاءَ في ذَلكَ حَديثٌ حَسنٌ ذَكرهُ أبو اللَّيثِ السَّمرقَنديُّ في تَفسِيرِ هَذهِ الآيةِ عَن أبي بُردةَ بنِ أبي مُوسَى الأشعَريِّ عَن أبِيهِ قالَ: سَمعتُ رَسُولَ اللهِ عَليهِ السَّلامُ يَقولُ: «إذا كانَ يَومُ القِيامةِ مثِّلَ لكلِّ قَومٍ ما كانُوا يَعبُدونَ في الدُّنيا، فيَذهبُ كلُّ قَومٍ إلى ما كَانوا يَعبدُونَ، ويَبقَى أهلُ التَّوحِيدِ فيُقالُ لهُمْ: ما تَنتظِرونَ وقَد ذَهبَ النَّاسُ؟ فيقولون[٣]: إنَّ لنَا ربّاً كنَّا نَعبُدهُ في الدُّنيا ولمْ نَرهُ، فيُقالُ: أتَعرِفونهُ إذا رأيتُموهُ؟ فيَقولُونَ: نَعمْ، فيُقالُ: كَيفَ تَعرِفونهُ ولمْ تَروهُ؟ قالُوا: إنَّهُ لا شَبيهَ لهُ فيُكشَفُ لهمِ الحِجابُ فيَنظُرونَ إلى اللهِ تَعالى فيَخرُّونَ لهُ سُجَّداً ويَبقَى أقوامٌ ظُهورُهمْ مِثلُ صَياصِي البَقرِ[٤] فيُريدُونَ السُّجودَ فلا يَستطِيعونَ، وذَلكَ قَولهُ تَعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾».

ثُمَّ قالَ أبُو بُردةَ: فحدَّثتُ بهذا الحَديثِ عُمرَ بنَ عَبدِ العَزيزِ، فقَالَ عُمرُ

---

(١) يقال: هل بينكم وبين ربكم من آية تعرفونها؟ فيقولون: نعم، فيتجلى لهم من عظمته ما يعرفونه أنه ربهم فيخرون له سجدا على وجوههم ويقع كل منافق على قفاه، ويجعل الله أصلابهم كصياصي البقر. «تفسير الطبري» (٢٣/ ٥٥٩). وانظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٣/ ٤٤٨)، و«عمدة القاري» (١٩/ ٢٥٨).

(٢) «صحيح البخاري» (٦/ ١٥٩).

(٣) في (ب): «فيقول».

(٤) في (ع): «كالصياصي» بدل «صياصي البقر».

رَضِيَ اللهُ عَنهُ: ما سَمعتُ في أهلِ التَّوحيدِ حَديثاً هُو أحبُّ إليَّ مِن هَذا[1].

وقالَ الإمامُ القُرطبيُّ في «التَّذكرةِ»: هَذا القَولُ - يعني تَفسيرَ السَّاقِ بما ذُكرَ - أحسَنُ الأقوالِ[2]، وقالَ في «تَفسيرِهِ»: مَعنَى حَديثِ أبي بُردةَ ثابتٌ في «صَحيحِ مُسلمٍ» مِن حَديثِ أبي سَعيدٍ الخُدريِّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ[3].

ونَحنُ نَقولُ: لعلَّ قولَ عَليٍّ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ -: لَو كُشفَ الغِطاءُ ما ازدَدتُ يَقيناً، إشَارةٌ إلى هَذا الكَشفِ.

فإنْ قُلتَ: بَعدَ ما ذَهبَ كلُّ قومٍ إلى مَا كَانُوا يَعبُدونَ ولمْ يَبقَ إلَّا أهلُ التَّوحيدِ فمنِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ السُّجودَ ولا يَستَطيعُونَ؟

قلتُ: همُ المُنافِقونَ عَلى ما جاءَ في حَديثِ مُسلمٍ حَيثُ قالَ: «يَجمعُ اللهُ النَّاسَ يَومَ القِيامةِ فيَقولُ: مَن كانَ يَعبدُ شَيئاً فليَتبعهُ، فيَتبعُ مَن كانَ يَعبدُ الشَّمسَ الشَّمسَ، ويَتبعُ مَن كانَ يَعبدُ القَمرَ القَمرَ، ويَتبعُ مَن كانَ يَعبدُ الطَّواغِيتَ الطَّواغيتَ، فتَبقى هَذهِ الأُمةُ فيها مُنافِقوها» الحَديثَ.

فإنْ قُلتَ: ذَهبَ صَاحبُ «الكشَّافِ» إلى أنَّ ما ذُكرَ تَمثيلٌ حَيثُ قالَ: الكَشفُ عَن السَّاقِ مَثلٌ في شدَّةِ الأمرِ وصُعوبةِ الخَطبِ، وأصلُهُ في الرَّوعِ والهَزيمةِ، وتَشهيرِ المُخدَّراتِ عَن سُوقِهنَّ في الهَربِ، فمَعنَى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ في مَعنَى: يَومَ يَشتدُّ

---

(١) «بحر العلوم» (٣/ ٤٨٥)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٨/ ٢٤٩)، و«تعظيم قدر الصلاة» لمحمد ابن نصر المروزي (١/ ٣٠٩)، و«الشريعة» للآجري (٢/ ١٠١٥).

(٢) ثم قال: وقد جاء فيه حديث حسن ذكره أبو الليث السمرقندي في تفسير سورة (ن والقلم). «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص: ٧٤٩).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (١٨/ ٢٥٠).

الأمرُ ويَتفاقمُ، ولا كَشفَ ثمَّةَ ولا ساقَ، كما للأقطَعِ الشَّحيحِ يدُهُ مَغلُولةٌ ولا يدَ ثمَّة ولا غلَّ، وإنَّما هُو مَثَلٌ في البُخلِ، وأمَّا مَن شبَّهَ فلضِيقِ عَطنِهِ وقلَّةِ نَظرِهِ في عِلمِ البَيانِ، ويُحكَى هَذا التَّشبيهُ عَن مُقاتلٍ، وعَن أبي عُبيدةَ: خَرجَ مِن خُراسانَ رَجلانِ أحدُهما شبَّهَ حتى مثَّلَ؛ وهُو مُقاتلُ بنُ سُليمانَ، والآخرُ نَفى حتَّى عطَّلَ وهُو جَهمُ بنُ صَفوانَ، والَّذي غرَّهُ يعني مَن شبَّهَ حَديثُ ابنِ مَسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ: «يكشِفُ الرَّحمنُ عَن ساقِهِ؛ فأمَّا المُؤمِنونَ فيخرُّون سُجَّداً، وأمَّا المُنافقونَ فتكونُ ظُهورُهمْ طَبقاً طَبقاً كأنَّ فيها[1] السَّفافيدِ»[2] ومعناهُ يَشتدُّ[3] أمرُ الرَّحمنِ ويَتفاقمُ هولُهُ، وهُو الفَزعُ الأكبرُ يَومَ القِيامةِ، ثُمَّ كانَ مِن حقِّ الساقِ أنْ تُعرفَ، عَلى ما ذَهبَ إِلَيهِ المُشبِّهُ؛ لأنَّها ساقٌ مَخصُوصةٌ مَعهُودةٌ عِندهُ وهِي ساقُ الرَّحمنِ.

فإنْ قُلتَ: لمَ جاءتْ مُنكَّرةً في التَّمثِيلِ؟

قلتُ: للدَّلالةِ عَلى أنَّهُ أمرٌ مُبهمٌ[4] في الشِّدةِ مُنكرٌ خارجٌ عنِ المَألُوفِ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦] كأنَّهُ قِيلَ: يومَ يَقعُ أمرٌ فَظيعٌ هائلٌ، إلى هُنا كلامُهُ[5]، وتَبعهُ الإمَامُ البَيضَاويُّ[6]،..........................

---

(١) في (ع): «فيه».

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٧/ ٥١٢) وفي «تخريج أحاديث الكشاف» (٤/ ٧٨) قال: رَوَاهُ الْحَاكِم فِي «الْمُسْتَدْرك» فِي كتاب الْفِتَن وَفِي كتاب الْأَهْوَال من حَدِيث عبد الله بن مَسْعُود، وفي «مجمع الزوائد» قال: رواه الطبراني، وهو موقوف، مخالف للحديث الصحيح، وقول النبي ﷺ: «أنا أول شافع». «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٣٠).

(٣) في (ع): «يشتهر».

(٤) في (ب): «الأمر منهم» بدل «أمر مبهم».

(٥) ثم قال: ومن أحس بعظم مضارّ فقد هذا العلم علم مقدار عظم منافعه. «الكشاف» (٤/ ٥٩٥).

(٦) حيث قال: وتنكيره للتهويل أو للتعظيم. «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٣٧).

والإمَامُ القاشانيُّ[1] صاحِبُ «التَّفسيرِ» و«التَّأويلِ»[2].

فإنْ قُلتَ:[3] فهَل لما ذَهبُوا[4] إليهِ وَجهٌ؟

---

(١) قال القاسمي رحمه الله: جاءت منكّرة؛ للدلالة على أنه أمر مبهم في الشدة، منكر خارج عن المألوف كقوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]، كأنه قيل: يوم يقع أمر فظيع هائل، فهو يوم يشتد الأمر وتتفاقم شدته، بحيث لا يمكن وصفها بمفارقة المألوفات البدنية والملاذ الحسية وظهور الأهوال والآلام النفسية. «محاسن التأويل» (٩/ ٣٠٣ـ٣٠٤)، و«تفسير القاشاني» المنسوب إلى ابن عربي (ص ٣٣٤).

(٢) ترجم له حاجي خليفة بتأويلات القرآن، المعروف: بتأويلات الكاشاني. فقال: هو تفسير بالتأويل، على اصطلاح التصوف، إلى سورة (ص). للشيخ، كمال الدين، أبي الغنائم: عبد الرزاق بن جمال الدين... الكاشي، السمرقندي، المتوفى: سنة سبع وثمانين وثمانمائة.. وفي موضع آخر ترجم له بقوله: تفسير: القاشاني وهو المشهور: (بالتأويلات) وقد سبق في محله.

وذكر في «معجم المطبوعات العربية والمعربة»: أن هذا الكتاب كتاب كمال الدين الكاشي تفسير القرآن قد نسب لابن العربي وأحال على تفسير ابن عربي، وقال هنالك: تفسير الشيخ محيي الدين ابن العربي، أوله: الحمد لله الذي جعل مناظم كلامه مظاهر حسن صفاته. صنفه على طريقة أهل التصوف جزء ٢ بولاق ١٢٨٣ المطبعة الميمنية ١٣١٧، في حين ذكر في «هدية العارفين» أن من تصانيفه «تأويلات الْقُرْآن»، «السراج الْوَهَّاج فِي تَفْسِير الْقُرْآن»، وحرر هذه المسألة حسين الذهبي رحمه الله في كتابه «التفسير والمفسرون».

ومخطوط «تأويلات القرآن»، «تأويلات الكاشاني»، منه نسخة محفوظة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.

وانظر: «كشف الظنون» (١/ ٣٣٦)، (١/ ٤٥٦)، و«معجم المطبوعات العربية والمعربة» (٢/ ١٥٤٢) (١/ ١٧٧)، و«هدية العارفين» (١/ ٥٦٧) و«الأعلام» للزركلي (٣/ ٣٥٠ـ ٣٥١)، و«التفسير والمفسرون» (٢/ ٢٩٥)، و«مقدمة تفسير المنار»، و«معجم المفسرين» (١/ ٢٨١).

(٣) «فإن قلت» ليس في (ع).

(٤) في (ع): «مالا».

قلتُ: لا؛ لأنَّ شَرطَ العُدولِ عَنِ الحَقيقةِ والمَصيرَ إلى التَّمثيلِ تَعذُّرُ إجراءِ الكَلامِ عَلى حَقيقَتِهِ، وهَذا الشَّرطُ مَفقُودٌ ههُنا لما عَرفتَ أنَّ السَّاقَ يَجيءُ في اللُّغةِ بمَعنَى النَّفسِ، وهِي مُرادةٌ ههُنا بشَهادةِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ.

وصاحِبُ «الكشَّافِ» مَعذورٌ فيما ذَهبَ إلَيهِ؛ لأنَّهُ مِن غُلاةِ المُعتزلةِ المُنكِرينَ لإمكانِ رُؤيتهِ تَعالى، فاضطرَّهُ ذَلكَ الاعتِقادُ إلى صَرفِ الكَلامِ عَن حقِيقتِهِ وردِّ الأحادِيثِ الصَّحيحةِ في هَذا البابِ.

وأمَّا مَن حذَى حَذوهُ؛ فقلَّدُوهُ غَافلِينَ عَن مَنشأ ما ذَهبَ إلَيهِ، وعَن أنَّ ذَلكَ المَنشأ خِلافُ مَذهبِ أهلِ السُّنةِ والجَماعةِ، وفي ضِمنهِ ردٌّ للأحادِيثِ المَرفُوعةِ.

وأمَّا قَولهُ: وأمَّا مَن شبَّهَ فلضِيقِ عَطنهِ وقِلةِ نَظرهِ في عِلمِ البَيانِ، فلقَدْ أصَابَ في ردِّهِ، وإن لمْ يُصبْ في تَعيينِ مَنشأ ذَهابهِ إلى التَّشبيهِ، فإنَّهُ لقِلةِ نَظرهِ في عِلمِ اللُّغةِ وعَدمِ إحاطَتهِ الأحادِيثَ المُذكُورةَ، لا لقِلةِ نظرهِ في عِلمِ البَيانِ.

وأمَّا قَولهُ: ثُمَّ كانَ مِن حقِّ السَّاقِ أن يُعرفَ[1].. إلخ، فيَردُ عَلى ما ذَكرناهُ أيضاً وقدْ نبَّهتُ ـ على وَجهِ التَّقصِّي عنهُ ـ فيما تقدَّمَ، فتذكَّرْ.

وقولهُ تَعالى: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ﴾ تَوبِيخاً وتَعنِيفاً عَلى تَركهمُ السُّجودَ في الدُّنيا عِندَ الاستِطاعةِ، لا تعبُّداً وتَكليفاً، فإنَّ الدارَ دارُ الجَزاءِ لا دارُ التَّكليفِ، فيُؤمَرونَ بهِ معَ إعقامِ أصْلابهمْ، والحَيلُولةِ بَينهم وبَينَ الاستِطاعةِ، تحيُّراً[2] لهم وتَندِيماً عَلى ما فرَّطوا فيهِ حِينَ دَعوا إلى السُّجودِ وهُم سَالمو الأصْلابِ والمفاصلِ مُمكَّنونَ مُزاحو العِللِ فيما تُعبِّدوا بهِ ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾.

---

(١) وتتمته: على ما ذهب إليه المشبه؛ لأنها ساق مخصوصة معهودة عنده وهي ساق الرحمن. «الكشاف» (٤/ ٥٩٤)، و«مفاتيح الغيب» (٣٠/ ٦١٤)، و«مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (٣/ ٥٢٥).

(٢) في (ع): «تحسرًا». وفي «الكشاف» (٤/ ٥٩٥): «تحسيرًا».

رُوِيَ عنِ ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنهما: أَنَّهُ تعقَّمُ أصلابُهمْ[١]؛ أي: تُردُّ[٢] عِظاماً بلا مَفاصلَ، لا تُثنى عِندَ الرَّفعِ والخَفضِ، وفي الحَديثِ: «ويُبقي أصلابَهمْ طَبقاً واحِداً»[٣] أي: فِقارةً[٤] واحِدةً[٥].

* * *

الآيةُ العاشرةُ: ﴿وَيَوْمَ﴾

مَنصوبٌ بمُضمرٍ تَقديرُهُ: كانَ ما لا يَدخلُ تَحتَ الوَصفِ، وإنَّما حُذفَ؛ تَهويلاً للأمرِ، ومُبالغةً في التَّخويفِ[٦].

﴿نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ قدْ مرَّ تَفسيرُ الحَشرِ.

﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ﴾ سُؤالُ تَوبيخٍ[٧] ﴿شُرَكَآؤُكُمُ﴾ أضافَ الشُّركاءَ إلَيهمْ؛ لأنَّهُ إذ لا شَركةَ في الحَقيقة بينَ الأصنَامِ والمَعبودِ بالحقِّ، وإنَّما أوقعَ عَليها اسمَ الشَّريكِ بمُجرَّدِ تَسمِيتهمْ شُركاءَ، فأُضيفَ إلَيهم بهذهِ النِّسبةِ[٨].

---

(١) قال أبو عبيد: قَوْله: (تُعقَم أصلابُ الْمُنَافِقِين)، يَعْنِي تيبس مفاصلُهم فَتبقى أصلابُهم طبقًا وَاحِدًا. قَالَ: والمفاصل يُقَال لَهَا المعاقم. «تهذيب اللغة» (١/ ١٩٠).

(٢) في (ع): «ردت».

(٣) لم أجده بهذا اللفظ إلا في «الكشاف» (٤/ ٥٩٥)، و«إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٩/ ١٨).

(٤) في (ع): «فقرة».

(٥) «الكشاف» (٤/ ٥٩٥).

(٦) المرجع السابق (٢/ ١٢).

(٧) المرجع السابق (٢/ ١٢).

(٨) يسمونها شركاء؛ لأنّ شركة الله في الربوبية محال. وأضاف الشركاء إليهم من حيث جعلوهم =

ويَعضُدهُ التَّعبيرُ[1] عنِ اعتِقادهمْ بالزَّعمِ فإنَّهُ كالعِلمِ في الباطلِ، حتَّى قالُوا: زَعمُوا مطيةُ الكذبِ[2]، ولا يَخفى ما فيهِ منَ التَّهكُّمِ.

﴿ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أنَّهم شُركاءُ اللهِ، حُذفَ المَفعُولانِ؛ لِدلالةِ سِياقِ الكَلامِ عَليهِ[3]، وهذا السُّؤالُ ظاهرٌ في غَيبةِ الشُّركاءِ.

وقولهُ تَعالى في مَوضعٍ آخرَ مِن هَذهِ السُّورةِ: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] نصٌّ فيها، فلا وَجهَ لما قيلَ: يَجوزُ أنْ يَحضُروا ويُشاهِدوا، ولكِن لمَّا لمْ يَنتفِعوا بهم ولم يكُنْ فيهم ما رجُوا مِن الشَّفاعةِ لهمْ جُعلُوا كأنَّهمْ غُيِّبَ عَنهمْ، وهو أبلَغُ في التَّوبيخِ إذ وُجودُهمْ أضرُّ مِن العَدمِ.

وأمَّا ما قيلَ: يَجوزُ أن يُحالَ بَينهُم وبَينَها ليتفقَّدوها في السَّاعةِ الَّتِي علَّقوا بها الرَّجاءَ فيها[4]، فيَردُ عَليهِ: أنَّهُ حِينئذٍ يَنكشفُ الحالُ عِندهُمْ، ويَعلَموا أنَّهُ لا مَنفعةَ لهم

= شركاء الله، أي ليس للأصنام شركة بوجه إلا بقولكم. «الكشاف» (٢/ ٣٥٧)، و«المحرر الوجيز» (٤/ ٤٤٢).

(١) في (ع): «التفسير».

(٢) الزعم: القول الأميل إلى الباطل والكذب في أكثر الكلام، ولذلك قال ابن عباس: كل زعم في القرآن فهو بمعنى الكذب، وإنما خص القرآن؛ لأنه يطلق على مجرد الذكر والقول.. وقال ابن عطية: وعلى هذا الحد يقول سيبويه: زعم الخليل، ولكن ذلك يستعمل في الشيء الغريب الذي تبقى عهدته على قائله. «البحر المحيط» (٤/ ٤٦٤). وانظر: «جمهرة اللغة» (٢/ ٨١٦).

(٣) وحذف مفعولا (يزعمون) اختصارًا؛ إذ دل ما قبله على حذفهما، والتقدير: تزعمونهم شركاء، ويحسن أن يكون التقدير كما قال بعضهم: أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون أنها تشفع لكم عند الله عز وجل؟. «البحر المحيط» (٤/ ٤٦٤).

(٤) «الكشاف» (٢/ ١٢).

في آلهتهم، بل فيها مضرَّةٌ، فلا احتمالَ للتَّفقدِ، ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ جوابُهم، وإنَّما سُمِّي فِتنةً؛ لأنَّهُ مَعذِرتُهمْ الَّتِي تَوهَّموا تَخلُّصهمْ بها، مِن قَولِكَ: فَتنتُ الذَّهبَ، إذا خلَّصتهُ، وقيلَ: كُفرهمْ، والمُرادُ عاقِبته[1].

﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ قُرئ: (لَمْ يَكنْ)، بالياءِ التَّحتَانيةِ، و(فتنتَهمْ) بالنَّصبِ، عَلى أنَّ الاسمَ (أنْ قالُوا)، وقُرئ بالتَّاءِ الفَوقانيَّةِ، و(فِتنتُهمْ) بالرَّفعِ، عَلى أنَّها الاسمُ، وقُرئ بنَصبِها، عَلى تَقديرِ: أنْ قالُوا، مؤنَّثاً، أي: ثُمَّ لم تكنْ فِتنتَهمْ إلَّا مَقالَتَهمْ، وهَذا أحسَنُ مِن اعتِبارِ التَّأنيثِ في الخَبرِ[2].

﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ كذَبوا وحلَفوا، معَ عِلمِهم بأنَّهُ لا يَنفعُ حَيرةٌ ودَهشةٌ، فإنَّ المُمتَحنَ ينطِقُ بما يَنفعهُ وما لا يَنفعُهُ مِن غَيرِ[3] تَمييزِ بَينهُما كقَولهِمْ: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا

---

(١) «الكشاف» (٢/ ١٢).

(٢) قرأ ابن كثير في رواية قنبل عن القواس، وفي رواية لعبيد بن عقيل عن شبل عن ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم: (ثم لم تكن) بالتاء (فتنتهم) رفعًا، وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم فى رواية أبي بكر: (ثم لم تكن) بالتاء (فتنتهم) نصبًا، وقرأ حمزة والكسائي: (ثم لم يكن) بالياء، (فتنتهم) نصبًا، وروى خلف وغيره عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (ثم لم تكن) بالتاء، (فتنتهم) نصبًا، وروى خلف وغيره عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (ثم لم يكن) بالتاء، (فتنتهم) نصبًا.

قال أبو منصور: من نصب (فِتْنَتَهُمْ) فهو على أنه خبر (تكُنْ)، ويكون (أن قالوا) الاسم، وأنث (تكن) وهو لـ (أن قالوا)؛ لأنَّ (أن قالوا) ها هنا هى الفتنة، وَمَنْ قَرَأَ: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ) بالرفع فعَلى أن الفتنة هي الاسم لـ (تَكُن)، ويكون (أن قالوا) الخبر. وقال بعضهم: من قرأ (لم يَكن) بالياء وجعله لِـ (أن قَالوا) فمعناه: (القول)، وهو مذكَّر.

ينظر: «السبعة في القراءات» (ص: ٢٥٤ ـ ٢٥٥)، و«معاني القراءات» للأزهري (١/ ٣٤٧)، و«الحجة للقراء السبعة» (٣/ ٢٨٨).

(٣) «تمييز» ليس في (ب).

21

﴿مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ﴾ معَ إيقانِهِمْ بالخُلودِ فيها[١]، وقرِئ (ربَّنا)، بالنَّصبِ عَلى النِّداءِ والمَدحِ[٢].

﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ﴾ بنفيِ الشِّركِ عَنها، ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾ يَحتمِلُ أنْ يَكونَ عَطفاً عَلى ﴿كَذَبُوا﴾ فيَدخلُ في حيِّزِ النَّظرِ، ويُحتملُ أنْ يكونَ إخبَاراً مُستأنِفاً فلا يَدخلُ في حيِّزِهِ[٣]، ﴿مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ أي: غابَ عنهُمْ ما كانُوا يَفترُونهُ مِن الشُّركاءِ؛ أي: يَفترونَ إلهيَّتهُ وشَفاعتهُ[٤].

ومَن قالَ[٥] في تَفسيرِ قَولِهِ تَعالى: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ أي: عِندَ أنفُسِنا، بلْ كنَّا مُوحِّدينَ بإقرارِنا بأنَّ الخالِقَ واحِدٌ والرَّازقَ واحِدٌ، وإنَّما عَبدنا الأصنَامَ ليُقرِّبونا

---

(١) فإن قلت: كيف يصحّ أن يكذبوا حين يطلعون على حقائق الأمور وعلى أن الكذب والجحود لا وجه لمنفعته؟ قلت: الممتحن ينطق بما ينفعه وبما لا ينفعه من غير تمييز بينهما حيرة ودهشًا! ألا تراهم يقولون: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ﴾ وقد أيقنوا بالخلود ولم يشكوا فيه، ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ وقد علموا أنه لا يقضى عليهم؟ «الكشاف» (٢/ ١٣).

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (والله ربنا) بالكسر فيهما، وقرأ حمزة والكسائي: (والله ربنا) بالنصب، قال أبو منصور: مَنْ قرأ (رَبَّنا) فعلى البدل، كأنه قال: ورَبِّنا. وقال الزجاج: مَنْ قرأ (رَبِّنا) فعلى النعت والثناء لقوله: (واللهِ). ومَن نصب فعَلى وجهين: أحدهما: على الدعاء، كأنهم قالوا: والله يا رَبَّنا ما كُنَّا مشركين. ويجوز أن يكون نصبه على المدح، كأنه قالَ: والله أعْني (رَبَّنا) وأذكرُ (رَبَّنا).

«السبعة في القراءات» (ص: ٢٥٥)، و«معاني القراءات» للأزهري (١/ ٣٤٨)، وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢/ ٢٣٦).

(٣) «البحر المحيط في التفسير» (٤/ ٤٦٨).

(٤) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» (٢/ ١٣).

(٥) في هامش (ب): «صاحب التيسير».

إلى اللهِ زُلفَى[1]، فكأنَّهُ لم يَدرِ أنَّ التَّقييدَ المَذكُورَ يأباهُ قولهُ تَعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا﴾ إذْ حِينئذٍ ـ أي: عَلى تَقديرِ أنْ يَكونَ نَفيُهمُ الشِّركَ عَن أنفُسِهمْ لا بحَسبِ الواقِعِ بل بحَسبِ اعتِقادِهمْ ـ لا يَكونُونَ كاذِبينَ فيما قالُوا لِصدقِهم في إخبَارهمْ عَن زَعمِهم واعتِقادِهم.

ثُمَّ إنَّ المُرادَ منَ الشِّركِ الشِّركُ في العِبادةِ لا الشِّركُ في الأُلوهيَّةِ، فقَولهُ: بلْ كنَّا موحِّدينَ بإقرارِنا.. إلخ، لا يُناسبُ المَقامَ.

قالَ تَعالى في سُورةِ النَّحلِ: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَآءَهُمْ قَالُوا رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا مِن دُونِكَ فَأَلْقَوْا إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ٨٦] إلقاءُ القَولِ في جَوابهِمْ مِن جانبِ الشُّركاءِ عَلى ما أفصَحَ عنهُ قَولهُ تَعالى في سُورةِ يُونسَ: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ﴾ [يونس: ٢٨ ـ ٢٩].

وقولهِ: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ﴾ صريحٌ في أنَّ الجَوابَ المَذكُورَ لَيسَ مِن

---

(١) قولهم: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ أي في الدنيا عند أنفسنا؛ لاعتقادنا فيها أننا على صواب، وإن ظهر لنا خطؤه الآن، فلم يكن ذلك منهم كذبًا، قاله قطرب. وفسّره الزمخشري بأن المعنى: ما كنا مشركين عند أنفسنا، وما علمنا أنا على خطأ في معتقدنا، ثم قال: وحمل قوله: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ يعني في الدنيا، فتمحل وتعسف وتحريف لأفصح الكلام إلى ما هو عي وإقحام؛ لأن المعنى الذي ذهبوا إليه ليس هذا الكلام بمترجم عنه ولا منطبق عليه، وهو نابٍ عنه أشدّ النبوّ. وما أدري ما يصنع من ذلك تفسيره بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ بعد قوله: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ فشبه كذبهم في الآخرة بكذبهم في الدنيا. «النكت والعيون» (٢/ ١٠٢)، و«الكشاف» (٢/ ١٣).

جَانبِ الشَّياطينِ كما توهَّمهُ مَن قالَ[1]: أي أجابُوهمْ بالتَّكذِيبِ في أنَّهمْ حَملُوهمْ عَلى الكُفرِ وألزَمُوهمْ إيَّاهُ كقَولِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢][2].

بَلْ نَقولُ: قولُهُ تَعالى في سُورةِ السبأ[3] ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ﴾ [سبأ: ٤٠ ـ ٤١] صَريحٌ في أنَّ الجَوابَ مِن جانِبِ المَلائكةِ[4]، فمَن زَعمَ أنهُ مِن جانِبِ الأصنَامِ وقالَ: ولا يَمتنعُ إنطاقُ اللهِ تَعالى الأصنَامَ بِهِ حِينئذٍ لمْ يُصبْ[5]، وقدْ قالَ

---

(١) في هامش (ب): «القاضي وغيره».

(٢) قال أبو السعود في قوله تعالى: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ﴾ أي: عن عبادتكم لنا، وتركهُ للظهور، وللإيذان بكمال الغفلةِ عنها، والغفلةُ عبارةٌ عن عدم الارتضاءِ، وإلا فعدمُ شعورِ الملائكةِ بعبادتهم لهم غيرُ ظاهرٍ، وهذا يقطع احتمالَ كونِ المرادِ بالشركاء الشياطينَ كما قيل، فإن ارتضاءَهم بإشراكهم مما لا ريبَ فيه، وإن لم يكونوا مُجْبِرين لهم على ذلك. «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٤/ ١٤٠).

(٣) في (ع): «النساء».

(٤) قال الطبري: فأخبر عن الملائكة أنهم إذا سئلوا عن عبادة من عبدهم تبرءوا إلى الله من ولايتهم. «تفسير الطبري» (١٩/ ٢٤٩).

(٥) في «تفسير النيسابوري»: فهم إما الملائكة كقوله: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ﴾ [سبأ: ٤١]، وإما الأصنام فلا يبعد أن ينطق الله الجماد بذلك كقوله: ﴿فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ٨٦] وإن كان الضمير للعابدين فهو كقوله: ﴿فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ٨٦]، وفي «تفسير أبي السعود»: ﴿مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ عبارةٌ عن تبرئهم من عبادتهم وأنهم إنما عبدوا في الحقيقة أهواءَهم وشياطينَهم الذين أغوَوْهم؛ لأنها الآمرةُ لهم بالإشراك دونهم كقولهم: (سبحانك أنتَ وَلِيُّنا مِن دُونِهِمْ).. الآية. وقيل: الأصنامُ يُنطِقُها الله الذي أنطق كلَّ شيء فتُشافِهُهم بذلك مكانَ الشفاعةِ التي كانوا يتوقعونها. «غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (٤/ ٥٠٧)، و«إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» (٤/ ١٤٠).

ذَلكَ الزَّاعمُ في تَفسِيرِ سُورةِ سبأ[١]: وتَخصِيصُ[٢] المَلائكَةِ؛ لأنَّهمْ أشرَفُ شُركائِهِمْ، والصَّالحونَ للخِطابِ، وبَينَ كَلاميهِ تَدافعٌ ظَاهرٌ.

واعلَمْ أنَّ قَولهُ تَعالى في سُورةِ الأنْعامِ: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾، وقولهِ تعالى في سُورةِ الأعرافِ: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا﴾ أي: غَابُوا عنَّا[٣]؛ صَريحٌ في أنَّهُ يُحالُ بَينَهم وبَينَ شُركائِهِمْ ابتِداءً، فالاستِفهامُ عَن شُركائِهِمْ عِندَ ذَلكَ، عَلى ما نبَّهناكَ عَليهِ فيما تَقدَّمَ.

وقولُهُ تَعالى في سُورةِ النَّحلِ: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ شُرَكَآءَهُمْ﴾ [النحل: ٨٦] صَريحٌ في أنَّهمْ يُجمَعونَ مَعهمْ بَعدَ ذَلكَ، فإنكَارُهمْ عنِ اتِّخاذِ الشُّركاءِ حِينَ لم يَروهُمْ، فلا يُنافِي اعتِرافَهم بهِ بَعدَ ذَلكَ حِينَ رأوهُمْ، فأُجيبُوا حِينئذٍ بـ ﴿إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ في قولِكمُ الأوَّلِ، هَذا هُو الظَّاهرُ.

وما قِيلَ[٤]: إنَّ التَّكذِيبَ في أنَّهمْ شُركاءُ اللهِ تَعالى[٥]، يَردُ عَليهِ أنَّ المُرادَ مِن الشَّركةِ الشَّركةُ في العِبادةِ لا الشَّركةُ في الأُلوهيَّةِ، وقَد وُجدَ مِنهمُ التَّشريكُ في العِبادةِ، وإنْ لمْ يُوجَد مِنهمُ التَّشريكُ في الأُلوهيَّةِ، فلا وَجهَ لتَكذِيبِهمْ فيهِ.

وبما قرَّرناهُ تَبيَّنَ أنَّ مَن قالَ: ويَجوزُ أنْ يُحالَ بَينهُمْ وبَينَها؛ ليتفقَّدُوها في السَّاعةِ الَّتِي علَّقوا بها الرَّجاءَ فيها، غَافلٌ عنْ حَقيقةِ الحالِ، قاصِرٌ عَن تَتبُّعِ الآياتِ الوَارِدةِ في هذا المَقامِ، حَيثُ تَشبَّثَ بالاحتِمالِ في مَوضعِ القَطعِ. واللهُ أعلَمُ.

---

(١) في (ب): «السبأ».

(٢) في (ع): «والقصص».

(٣) وانظر: «الكشاف» (٢/ ١٠٢).

(٤) في هامش (ب): «القاضي».

(٥) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٢٣٧).

• ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾[1] [الأعراف: ٨] الجَمهورُ عَلى أنَّ صَحائفَ الأعمَالِ تُوزنُ بِميزانٍ لهُ لسانٌ وكفَّتانِ[2] يَنظُرُ إلَيهِ الخَلائقُ؛ إظهَاراً للمَعدلةِ وقَطعاً للمَعذِرةِ[3].

قالَ الضحَّاكُ والأعمَشُ: الوَزنُ والمِيزانُ بمَعنى العَدلِ في القَضاءِ، وذِكرُ الوَزنِ ضَربُ مَثلٍ كما تَقولُ: هَذا الكَلامُ في وَزنِ هَذا ووِزانِهِ، أي: يُعادِلهُ ويُساويهِ وإنْ لمْ يكنْ هُناكَ وَزنٌ.

وقالَ الزَّجاجُ: هذا شَائعٌ مِن جِهةِ اللِّسانِ، والأَولى أنْ يُتبعَ ما جاءَ في الأسَانيدِ الصِّحاحِ مِن ذكرِ المِيزانِ[4].

ولقدْ أحسَنَ القُشَيريُّ حَيثُ قالَ: لَو حُملَ المِيزانُ عَلى هَذا فليُحملِ الصِّراطُ عَلى الدِّينِ الحقِّ، والجنَّةِ والنَّارِ عَلى ما يَردُ عَلى الأرواحِ دُونَ الأجسَادِ، والشَّياطِين والجِنّ عَلى الأخْلاقِ المَذمُومةِ، والمَلائِكةِ عَلى القُوى المَحمُودةِ، وقدِ اجتَمعتِ الأُمةُ في الصَّدرِ الأوَّلِ عَلى الأخذِ بهذِهِ الظَّواهرِ مِن غَيرِ تأوِيلٍ[5].

---

(١) في هامش (ب): «الآية العاشرة» ورمز لها بـ(خ). وفي (ع): «الآية الإحدى عشرة: قوله تعالى».

(٢) وذلك هو الميزان الذي يعرفه الناس، له لسان وكفتان. «تفسير الطبري» (١٢/ ٣١١)، و«لمعة الاعتقاد» (ص: ٣٢). ونقله القرطبي عن ابن عباس. «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ١٦٦).

(٣) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٦).

(٤) قال الزجاج: الأولى أن يتبع ما جاء بالأسانيد الصحاح. فإنه جاء في الخبر أنه ميزان له كفتان، من حيث ينقل أهل الثقة، فينبغي أن يقبل ذلك. وقد روي عن جرير عن الضحاك: أن الميزان العدل، والله أعلم بحقيقة ذلك، إلا أن جملة أعمال العباد موزونة على غاية العدل والحق، وهو قوله: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾. «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢/ ٣١٩).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ١٦٥)، ونقل الرازي قولاً ثانيًا عن مجاهد والضحاك والأعمش وهو: أن المراد من الميزان العدل والقضاء، وكثير من المتأخرين ذهبوا إلى هذا القول، وقالوا: حمل لفظ الوزن على هذا المعنى سائغ في اللغة والدليل عليه فوجب المصير إليه. وأما بيان أن =

وقالَ الإمَامُ القُرطُبيُّ: وإذا أجمَعوا عَلى مَنعِ التَّأويلِ وَجبَ الأخذُ بالظَّاهرِ وصَارتْ هَذهِ الظَّواهرُ نُصوصَاً[١].

وقالَ حُذيفةُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ: صاحِبُ المَوازِينِ جِبرائيلُ ـ عَليهِ السَّلامُ ـ يَقولُ اللهُ تَعالى: يا جِبرائيلُ! زِن بَينهُمْ فزِدْ مِن بَعضٍ إلى[٢] بَعضٍ، وقال: ولَيسَ ثمَّةَ ذَهبٌ ولا فِضَّةٌ، فإنْ كانَ للظَّالمِ حَسناتٌ أُخذَ مِن حَسناتِهِ فرُدَّ عَلى المَظلُومِ، وإنْ لمْ يَكنْ حَسناتٌ أُخذَ مِن سيِّئاتِ المَظلُومِ فيُحملُ عَلى الظَّالمِ، فيَرجعِ الرَّجلُ وعَليهِ مِثلُ الجِبالِ[٣].

وهَذا لا يُنافِي قَولهُ تَعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]؛ لأنَّ ما يُحملُ عَليهِ لمَّا كانَ جَزاءُ ظُلمهِ لمْ يَكنْ في الحَقيقةِ وِزرُ أُخرَى بلْ وِزرُ نَفسهُ.

قولهُ: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾[٤] خَبرُ المُبتدأ وهُو الوَزنُ، و﴿الْحَقُّ﴾ صفِةٌ[٥]، أو خَبرُ نَفسهِ[٦]

= حمل لفظ الوزن على هذا المعنى جائز في اللغة؛ فلأن العدل في الأخذ والإعطاء لا يظهر إلا بالكيل والوزن في الدنيا فلم يبعد جعل الوزن كناية عن العدل، ومما يقوي ذلك: أن الرجل إذا لم يكن له قدرة ولا قيمة عند غيره يقال: إن فلانًا لا يقيم لفلان وزنًا، قال تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾. «مفاتيح الغيب» (١٤/ ٢٠٢).

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ١٦٥).

(٢) في (ع): «على».

(٣) «تفسير الطبري» (١٢/ ٣١٠ـ٣١١)، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٣/ ٤١٨)

(٤) أي: يوم يسأل الله الأمم ورسلهم فحذفت الجملة، وعوض عنها التنوين. «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (١/ ٥٥٦).

(٥) في (ع): والحق صفته، وهو نص الزمخشري كما سيأتي.

(٦) «نفسه» ليس في (ع).

مَحذُوفٌ[١]، ومَعناهُ العَدلُ السَّويُّ[٢] ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ حَسناتُهُ أو ما يُوزنُ بِهِ حَسناتهُ، فهُو جَمعُ مَوزُونٍ أو مِيزانٍ[٣] ومن[٤] وإنْ كانَ مُفرَداً لَفظاً؛ ولذَلكَ وحَّدَ الضَّميرَ الرَّاجعَ إلَيهِ جمعَ مَعنَى؛ ولذَلكَ قِيلَ في خَبرِهِ: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٥]: الفائِزونَ بالنَّجاةِ عَنِ الدُّخولِ في النَّارِ.

ومَن غفلَ[٦] عَن ما ذَكرناهُ تعسَّفَ في تَصحيحِ جَمعِ المِيزانِ حتَّى قالَ: وحجَّةٌ[٧] باعتِبارِ اختِلافِ مَعنى[٨] المَوزُوناتِ وتعدُّدِ الوَزنِ[٩]، ولم يدرِ أنَّ بهذا القَدرِ مِنَ التكلُّفِ لا يتمُّ تَوجيهُ الكَلامِ، بلْ لا بدَّ مِن تَصحيحِ مَعنى الجَمعيَّةِ في الخَبرِ أيضاً.

---

(١) في تفسير الزمخشري: ورفعه على الابتداء. وخبره (يَوْمَئِذٍ)، و(الحق) صفته أي: والوزن يوم يسأل الله الأمم ورسلهم الوزن الحق، أي العدل. وصحح ابن عطية أن يكون (يَوْمَئِذٍ) خبر الابتداء، و(الْحَقّ) نعتًا للوزن، والتقدير: الوزن الحق ثابت أو ظاهر يومئذ، وجوّز أبو حيان أن يكون (يومئذ) ظرفًا للوزن معمولًا له، و(الحق) خبر، ويتعلق (بآياتنا) بقوله: (يظلمون) لتضمنه معنى يكذبون، أو لأنها بمعنى يجحدون. «الكشاف» (٢/ ٨٨)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٧٥)، و«البحر المحيط» (٥/ ١٤).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٨٩).

(٣) «المرجع السابق» (٢/ ٨٩).

(٤) «ومن» ليس في (ع).

(٥) «زاد المسير في علم التفسير» (٢/ ١٠٢).

(٦) في هامش (ب): «القاضي البيضاوي».

(٧) في (ع): «وجمعه».

(٨) «معنى» ليس في (ب).

(٩) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٦)، وانظر: «بحر العلوم» (١/ ٥٠٤)، و«الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (٤/ ٢١٧)، و«التفسير البسيط» (٩/ ٢٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٧٦)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ١٦٦).

﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم﴾ بتَضييعِ الفِطرةِ السَّليمةِ الَّتي فُطرتْ عَليها، واقتِرافِ ما عرَّضَها للعَذابِ[١].

والحَمدُ للهِ وَحدهُ، والصَّلاةُ عَلى مَن لا نبيَّ بَعدهُ[٢].

* * *

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٦).

(٢) في خاتمة النسخة (ب): «تمت بعون الله تعالى».